تقييم فعالية أداء النظام المصرفى السورى فى تمويل الاقتصاد الوطنى

عادل القضمانى* ـ عامر لطفى**

ABSTRACT

Evolution de l'efficacité De fonctionnement de système Bancaire Syrien Dans le financement de l'économie nationale

A nos jours, les systèmes bancaires jouent un rôle très important dans le financement de leurs économies nationales, avec les autres sources principales comme par exemple: le budget de l'État.

Il est nécessaire–au départ–de signaler les dignaler les différences qu'il y a entre ces systèmes pour que nous puissions déterminer la vraie position du Système Bancaire Syrien (SBS). Après cela, nous jétons la lumière sur la politique de crédit dans le cadre de plan financier, qui est une partie importante du Plan Quinquenal Général tout au long de la période précédente.

Dans ce cad e –là, nous étudions cette politique de crédit avec les différentes activités économiques dans l'économie nationale, puis vis–a–vis de la propriété, et enfin par rapport aux différentes banques existantes dans l'économie Syrienne.

Après cela, à travers une vérification empirique pour mésurer l'éfficacité du financement bancaire des activités économiques et son influence sur la productivité, nous étudions les productivités moyenne et marginale du crédit dans ces activités en général, ainsi que sue le plan sectoriel, pour présenter – à la fin – les conclusions que nous avons pu tireer de cette étude.

Enfin, nous donnons une liste de suggestions et de recommandations, éspérant servir la réalisation d'une réforme de Système Bancaire Syrien (SBS) plus qu'urgente.

* أستاذ مساعد فى جامعة حلب ـ كلية الاقتصاد، أستاذ مشارك فى جامعة صنعاء ـ كلية التجارة والاقتصاد.

** مدرس فى جامعة حلب ـ كلية الاقتصاد.

مقدمة

يشبه النظام المصرفي في الاقتصادات الحديثة نظام الدورة الدموية في جسم الإنسان. ويقوم المصرف المركزي بدور القلب (المضخة) والفروع المنبثقة عنه أو الشبكة المصرفية التجارية الخاصة بدور الشرايين والأوردة التي توصل الدم إلى أية نقطة في الجسم البشري.

تلعب الأنظمة المصرفية على اختلاف أنواعها دوراً في تمويل اقتصاداتها الوطنية إلى جانب المصادر الرئيسية الأخرى كموازنة الدولة على سبيل المثال، وتختلف هذه الأنظمة فيما بينها من حيث الأسس والمعايير المتبعة من نظام إلى آخر، وتختلف الأنظمة المصرفية المتشابهة أيضاً بدرجة وبمستوى أدائها، الذي يتوقف في غالب الأحيان على السياسات النقدية المتبناة من قبل الحكومة المعنية.

سنقدم في هذه الدراسة "تقييماً لفعالية أداء النظام المصرفي السوري في تمويل الاقتصاد الوطني"، ولهذا الغرض قمنا بتقسيم الدراسة إلى المواضيع التالية: في الموضوع الأول، سنبين موقع النظام المصرفي السوري من الأنظمة المصرفية المختلفة.

وسيهتم الموضوع الثاني بتوضيح الائتمان في القطر العربي السوري بشكل عام، بينما سيغطي الموضوع الثالث دراسة الائتمان والأنشطة الاقتصادية بشئ من التفصيل في الاقتصاد الوطني، وسيدرس الموضوع الرابع الائتمان والملكية في القطر العربي السوري وسيُبين الموضوع الخامس كل ما يتعلق بالائتمان ونوعية المصارف العاملة في الاقتصاد السوري.

بعد ذلك، سنقوم بدراسة اقتصادية – قياسية في الموضوع السادس تتعلق بقياس فعالية التمويل المصرفي للأنشطة الاقتصادية وأثره على الإنتاجية. وفي الموضوع السابع، سندرس الإنتاجية المتوسطة والإنتاجية الحدية للائتمان في

الأنشطة الاقتصادية أيضاً أما فى الموضوع الثامن، فسنقوم بدراسة أثر الائتمان القطاعى على الاقتصاد الوطنى بشكل عام.

١ – موقع النظام المصرفى السورى من الأنظمة المصرفية المختلفة:

من الناحية النظرية، وعلى المستوى الدولى، هناك نظامان اقتصاديان اثنان لا ثالث لهما: نظام السوق ونظام التخطيط المركزى الشامل. إلاّ أن هذين النظامين لا وجود لهما من الناحية العملية على أرض الواقع، إذ اضطر الاقتصاديون ورجال السياسة لإجراء تعديلات متعددة بصغرها وكبرها نظراً للاختلاف الكبير الموجود بين النظرية والتطبيق. ولهذا، تتدخل خصوصيات وواقع كل بلد على حدة فى التدابير والإجراءات المتخذة من أجل تطبيق التعديلات الضرورية على هذين النظامين الأساسيين وعلى الرغم من هذا تبقى الصفات الرئيسية والطابع الأساسى لكل نظام ظاهرة وواضحة تماماً على الرغم من هذه التعديلات المفروضة بحكم الواقع، نذكر أهمها: ملكية وسائل الإنتاج فى المجتمع، الآلية التى يتم من خلالها الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، النظام المالى المعمول به، النظام المصرفى المطبق فى الاقتصاد، والنقد فى الاقتصاد وإلى ما هناك من صفات تطبع هذين النظامين الأساسيين المشار إليهما أعلاه.

فى البداية، وطالما أن بحثنا يتعلق بتقييم فعالية أداء النظام المصرفى فى القطر العربى السورى، لابد من تسليط الضوء على النظام المصرفى المعمول به فى كلا النظامين الاقتصاديين الأساسيين من أجل فهم آلية عملهما أولاً، ومن ثم الانتقال إلى وصف النظام المصرفى السورى لمعرفة موقعه الحقيقى من هذين النظامين ثانياً.

(١-١) النظام المصرفي في اقتصاد التخطيط المركزي الشامل وفي اقتصاد السوق:

ما المقصود بالنظام المالي؟ بحسب النظرية الكلاسيكية في الاقتصاد[١]:

- هو عبارة عن "كلّ" متماسك يتميز بكوكبة من الأسواق ذات التأثير المتبادل فيما بينها.
- هو عبارة عن شبكة من المؤسسات المالية الوسيطة.
- هو عبارة عن هيكل ضخم من المنظمات والهيئات الإدارية العامة في الرقابة.

في الحقيقة، تنطبق هذه التعاريف على الاقتصادات المتقدمة (نموذج السوق)، حيث تسيطر آلية الضبط والتحكم غير المباشرة فيما يتعلق بالتدفقات المالية مع وجود نظام مصرفي متعدد "المستويات". أما في الاقتصاد المخطط بشكل مركزي، فتخضع التدفقات المالية المخططة أصلاً بشكل تام لخطة التدفقات الحقيقية (الإنتاجية) في الاقتصاد، مع وجود نظام مصرفي "بمستوى" واحد.

وفي الواقع، طالما أن النظام المصرفي في اقتصادات التخطيط الشامل يمارس مراقبته على الفعالية الاقتصادية للمنشآت والمشاريع بهدف التفحص والتأثير عليها، فإنه يمكننا أن نقول بأن وظيفته الأساسية هي على المستوى الاقتصادي الجزئي (ميكرو)، بينما على المستوى الاقتصادي الكلي (ماكرو) النقد ليس إلاّ وسيلة لتنفيذ الخطة. وبالتالي تغدو السياسة النقدية عبارة عن أداة للتحكم والرقابة على تطبيق وتنفيذ الخطة وليس على الطلب الإجمالي في الاقتصاد. ولقد كان الهيكل المصرفي في كل بلدان أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي سابقاً واحداً في خطوطه العريضة، هذا إذا لم نأخذ بالاعتبار بعض الخصوصيات المتعلقة بكل بلد على حدة، حيث اسند هذا النظام إلى المعايير الثلاثة التالية[٢]:

أ – كان مؤمماً بالكامل.

ب– كان مركزياً، فوزارة المالية بالتعاون مع المصرف المركزى وهيئة تخطيط الدولة كانت تضع السياسة المصرفية. وكان يعمل هذا النظام على أساس "الفروع"، وكانت كلّ من ألبانيا ويوغسلافيا السابقة تمثلان الحالتين المتطرفتين: كان لا يوجد في ألبانيا سوى مصرف واحد مع أقسام متخصصة. كان يوجد فى يوغسلافيا السابقة تعددية مصرفية للأعمال.

ج – كان النظام المصرفى "بمستوى" واحد. وهذا يعنى أن المصرف المركزى كان يحتفظ أو يحتكر الوظيفتين الأساسيتين: الإصدار النقدى. تنظيم الدوران النقدى ومنح القروض. بينما بقيت المصارف الأخرى (الفروع والأقسام) عبارة عن مؤسسات اقتصادية سلبية، إذ كان يقتصر عملها على تنفيذ أوامر وتوجيهات الخطة.

وعلى عكس هذا تماماً، يأخذ النظام المصرفى فى اقتصادات السوق شكلاً آخر، يدعوه الإخصائيون: النظام المصرفى ذو "المستويين" والمقصود هنا هو انقسام الوظائف الأساسية لهذا النظام بين المصرف المركزى من جهة وبين شبكة المصارف التجارية الخاصة من جهة أخرى. إذ يحتكر المصرف المركزى الوظيفة الأساسية (على المستوى الماكرو) ألا وهى إصدار النقد، بينما تقوم شبكة المصارف التجارية الخاصة بمهمة منح القروض (وظيفة على المستوى الميكرو) ومتابعة ومراقبة تنفيذ المشاريع الاستثمارية التى تمَّ تقديم القروض من أجلها عن قرب. وقد ذكر عدد كبير من الاقتصاديين الغربيين، ووافقهم الكثير من اقتصاديى الدول الاشتراكية سابقاً، أنه خلافاً للقاعدة المتعارف عليها فى النظام المصرفى والتى تقول: "إن الإيداعات تخلق القروض"، يمكن فى اقتصادات السوق ــ نظراً للتعددية فى الجهات المصرفية والمالية الخاصة، ونظراً للتمفصل الجيد والقوى المتماسك فيما بينها ــ أن تنقلب هذه القاعدة لتصبح على الشكل التالى: "إن القروض تخلق الإيداعات". وقبل الحديث عن موضوع النقد فى كلا النظامين، لابد

من ذكر ما يلزم حول موازنة الدول في كل من هذين النظامين... إذ تعتبر موازنة الدولة في اقتصادات السوق بمثابة قانون مالي تمَّ التصويت عليه في البرلمان بعد أن تمَّ تجهيزه وتقديمه من قبل الحكومة، كفعل سياسي يشرح آراءها ومواقفها لسنة جارية عن طريق وصف الانفاقات والإيرادات الخاصة بالدولة.

تحدث الليبراليون ــ تاريخياً ــ عن موازنة صغيرة ومتوازنة لمعارضتهم الدائمة لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. ولكن منذ الثلاثينات، اعتبر التحليل الاقتصادي الكينزي أن عجز الموازنة هو عبارة عن أداة للسياسة الاقتصادية بهدف دفع عجلة الاستثمار وإلغاء مشكلة البطالة. ويبدو في أيامنا هذه أن الآثار السلبية لمثل هذا العجز قد فاقت الآثار الإيجابية المترتبة عليه.

أما في اقتصادات التخطيط الشامل والمركزي، فتأخذ موازنة الدولة أبعاداً أخرى: فهي تراقب تطبيق وتنفيذ الخطة عن طريق الأداة المالية (تخصيص الموارد المالية في الاقتصاد) وتلعب الدور الرئيسي في إعادة توزيع الدخل القومي. وذلك لأنه لا يمكن لهذه الوظائف أن تنفذ بما يتناسب والخطة إلاّ عن طريق إعادة تجميع الموارد المالية تحت رقابة الدولة، أي بنوعية الرقابة المفروضة على تجهيز وتهيئة الخطة ذاتها.

أما عن النقد فلايزال موضوعاً شائكاً، حتى في اقتصادات السوق، على الرغم من الأدبيات الكثيرة والغنية الخاصة به... وكما هو معروف، لم يسمح مؤسسو مذهب دعه يعمل الليبرالي بأي تدخل للدولة في النقد لسبب بسيط: الاعتقاد بحيادية النقد. وهذا يعني بأن أي تغير أو تلاعب في الأمور النقدية لن يؤثر لا على قوانين الإنتاج ولا على توزيع السلع... الخ. وبعدها جاء كينز ليركز على أهمية دور النقد خصوصاً في موضوع تحقيق الاستخدام الكامل للموارد البشرية والطبيعية. ويحاول الاقتصاديون المعاصرون أن يرمموا التحليل الكلاسيكي أو التحليل الكينزي مركزين على الدور الذي يمكن للنقد أن يلعبه عن طريق الوظيفتين التاليتين: وظيفة حفظ القيمة، ووظيفة المبادلات.

ويحاول الاقتصاديون النيوكلاسيكيون العمل على إضعاف دور النقد في موضوع "الأثر ــ الدخل" والمبالغة فى دوره بخصوص "الأثر ــ السعر" بغية الوصول إلى النتيجة التالية: "إن الزيادة النقدية هى السبب الأساسى أو الرئيسى فى التضخم"، وبتعبير آخر: التضخم عبارة عن ظاهرة نقدية بحتة، لأن النقد حيادى، فهو لا يؤثر على الأذواق ولا على الأفضليات الخاصة بالمستهلكين، وبالتالى تتم إعادة التوازن دائماً عن طريق تغير الأسعار فى مثل هذه الحالات.

أما فى الاقتصاد المخطط بشكل مركزى، فالخطة هى السيد للحياة الاقتصادية ويخضع تخطيط الجانبين النقدى والمالى ــ بشكل دقيق ــ لتخطيط الفعالية الاقتصادية الحقيقية (الإنتاج). وبالنتيجة، يلعب النقد دوراً سلبياً غير فعّال فى الاقتصاد، طالما أنه عبارة عن وسيلة أو أداة لتحقيق وتنفيذ الخطة ... فعن طريق تحليل التدفقات النقدية والدور المنظّم للنظام المصرفى يمكننا فهم الدور المحدود للنقد فى الاقتصاد المخطط بشكل مركزى.

(١-٢) النظام المصرفى السورى:

بعد هذا التقديم السريع والموجز عن النظامين الأساسيين، نظام السوق ونظام التخطيط المركزى والشامل، يمكننا أن نطرح السؤال التالى: أين القطر العربى السورى من هذين النظامين؟

ذكرنا سابقاً، أنه بالرغم من التشابه الكبير الموجود بين أفراد النظام الواحد (أى الدول التى تتبع نظاماً واحداً) هناك خصوصيات يتميز بها هؤلاء الأفراد نتيجة الظروف المحيطة بها والتطورات التاريخية والثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية الخاصة بها.

فى الحقيقة، يمكننا القول إنه مع صدور المرسوم (٨٧) فى عام ١٩٥٣ المتعلق بنظام النقد الأساسى، استكمل القطر العربى السورى مشروع إحداث جهاز نقدى وطنى مستقل يعمل لصالح الاقتصاد القومى من حيث حجم الكتلة النقدية وتكييفها مع حاجات الاقتصاد الوطنى، ومن حيث الاعتمادات المصرفية وتوزيعها وكذلك الدفاع عن سعر صرف هذه العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية.. وبالطبع، توجب حصول ذلك كله ضمن إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

ودون الدخول فى التفاصيل المتعلقة بالسلطة النقدية المدعوة فى حينه مجلس النقد والتسليف، حيث يُعتبر المصرف المركزى السورى بمثابة الجهاز الرئيسى لتنفيذ السياسة التى يرسمها المجلس، يمكننا استعراض أهداف هذا المجلس ــ ولو بشكل مختصر ــ على الشكل التالى[٣]:

- تنمية السوق النقدية والمالية وتنظيمها وفقاً لحاجات الاقتصاد القومى.
- تثبيت النقد السورى وتأمين حرية تحويله إلى العملات الأخرى.
- توسيع إمكانيات الاستخدام وزيادة الدخل القومى.

ولتحقيق هذه الأهداف، يتولى مجلس النقد والتسليف إدارة المصرف المركزى ومراقبة مهنة المصارف وتوجيه فعاليتها، وإجراء جميع التحريات والتحقيقات والدراسات اللازمة لأداء مهمته، كما يقوم بمهمة مشاور مالى للحكومة... الخ. ويعنى هذا بأن النظام المصرفى فى تلك الفترة كان نظاماً بمستويين نظراً لوجود المصرف المركزى أولاً وشبكة من المصارف التجارية الخاصة ثانياً... وبالتالى انقسمت مهام النظام المصرفى الموضحة أعلاه بينهما.

أما الأسس التى كان يقوم عليها مصرف سوريا المركزى، فهى[٤]:

أ – أُعتبر المصرف المركزى بمثابة مؤسسة حكومية تكتتب الدولة بكامل رأس مالها لديه.

ب- يخضع المصرف المركزى ــ الذى يأخذ صفة المؤسسة العامة المستقلة ــ للتوجيهات العامة التى تصدر إليه من مجلس الوزراء، وبالتالى فإن استقلاليته محدودة.

ج - يتأثر سير عمل المصرف المركزى بكيفية تشكيل أعضاء مجلس إدارته.

د - يتمتع وزير الاقتصاد أو ممثله فى مجلس النقد والتسليف بحق توقيف نفاذ أى قرار يتخذه المجلس ويراه مخالفاً للقانون أو للمصلحة العامة للدولة.

هـ- تخضع حسابات المصرف المركزى لمراقبة المفتشين الذين يعينهم وزير الاقتصاد.

وكانت وظائف هذا المصرف المركزى: تتمثل فى كونه مؤسسة لإصدار النقد. ومصرفاً للدولة وعميلاً مالياً لها، ومصرفاً للمصارف[٥]. ولقد قامت شبكة المصارف التجارية فى تلك الفترة بالوظيفة الأساسية الثانية للنظام المصرفى، ألا وهى وظيفة منح القروض للفعالية الاقتصادية، وبالطبع مراقبة تنفيذ المشاريع التى حصلت على هذه القروض (وظيفة ميكرو).

وهذا يعنى أنه فى تلك الفترة، كان النظام المصرفى السورى نظاماً بمستويين، فمن خلال معدل الخصم الذى يقره المصرف المركزى كانت تنشط المصارف فىتمويل الفعالية الاقتصادية بالقدر المناسب، وبتعبير آخر بالقدر الذى ترتأيه السلطات المختصة مناسباً بحسب الأوضاع الاقتصادية التى تمر بها البلاد. فالنقد غير مستقل بذاته، وإنما أداة فعالة وإيجابية فى خدمة الاقتصاد الوطنى، وما النظام المصرفى سوى الهيكل الذى يتم من خلاله تسهيل عمليات الإنتاج وتبادل الأموال والسلع والخدمات المتوفرة فى الاقتصاد، وبالتالى التأثير على مستوى الفعالية الاقتصادية ودرجة أدائها فى لحظة معينه.

مع قيام ثورة الثامن من آذار فى عام ١٩٦٣، حصلت تطورات كبيرة على مستوى الاقتصاد الوطنى السورى عامة وعلى مستوى النظام المصرفى والنقد

خاصة. فعلى الرغم مما جاء فى النصوص المتعلقة بالنقد والمصارف الواردة فى المنهاج المرحلى لحزب البعث الحاكم فى سوريا، إلاّ أن تغيرات كبيرة حصلت فى وظيفة ومكانة النظام المصرفى والنقد. وقبل أن نتحدث عن هذه التغيرات لابدَّ من لفت الانتباه إلى أحد هذه النصوص الهامة المتعلقة بالموضوع مباشرة: "إن تحقيق تنمية اقتصادية سريعة يتطلب موارد مالية أكبر مما هو متوفر للبلاد فى الوقت الحاضر. وترى حكومة الثورة أن اللجوء للاقتراض من النظام المصرفى لتأمين هذه الموارد أمر ينطوى على أخطار جسيمة إذا ما تجاوز حداً معيناً فى ظروف البلاد الحالية، إذ أن كل زيادة فى حجم الكتلة النقدية تفوق الزيادة فى الإنتاج تخلق شحنات تضخمية ذات آثار سلبية على مستوى الدخل الحقيقى للطبقات الكادحة وعلى موجودات البلاد من العملات الأجنبية وعلى قيمة الليرة السورية. لذلك ترى الحكومة أنه يجب أن تقوى سيطرة الدولة على الأسعار الداخلية[٦] وعلى الإنتاج وأن تقطع البلاد شوطاً أكبر فى توسيع صادراتها وتقليص وارداتها غير الضرورية وفى تحسين وسائل مكافحة التهريب قبل أن تدخل مجال الاقتراض من النظام المصرفى للمحافظة على الاستقرار الاقتصادى للبلاد".

فى الحقيقة، ومن التمعن فى قراءة النص السابق، يمكننا استشفاف النظرة العلمية ــ الكلاسيكية لواضعى المنهاج المرحلى لحزب البعث... فالدقة والتقيد بالثوابت المتعلقة بآلية عمل النظام المصرفى وكذلك موضوع النقد وإصداره بما يتناسب والفعالية الاقتصادية ــ مع الأخذ بعين الاعتبار عدم الوقوع فى فخ الضغوط التضخمية الناتجة عن المبالغة فى عملية اقتراض الدولة من النظام المصرفى ــ كانت الشغل الشاغل لواضعى هذا المنهاج، من خلال المطالبة بالمحافظة على ثبات قيمة النقد داخلياً وكذلك المحافظة على استقرار أسعار الصرف.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى طالب المنهاج بمحاولة زيادة السيطرة والرقابة على الأسعار الداخلية فى الاقتصاد تجنباً للوقوع فى التضخم "المفتوح

أو المعلن" ولكن أدى هذا الأمر فى مرحلة لاحقة للوقوع فيما يُدعى بالتضخم "المكبوت"، أى ــ باختصار شديد ــ عندما لا تكون الأسعار مرنة (أى المراقبة) فإن سرعة دوران النقد (V بحسب النظرية الكمية للنقد أو معادلة كامبردج) ستأخذ بالتباطؤ، علماً بأنها يجب أن تكون ثابتة بحسب دعاة هذه النظرية خاصة فى المدى القصير.ولهذا فقد تحول النظام المصرفى بعد ثورة الثامن من آذار ١٩٦٣، وبعد تبنى وتطبيق آليات نظام التخطيط المركزى والشامل، إلى نظام مصرفى بمستوى واحد يحمل المواصفات التالية:

أ - نظام مصرفى مؤمم بالكامل.

ب- نظام مصرفى ممركز، بمعنى أن المصرف المركزى بات يحتكر الوظيفتين الأساسيتين لهذا النظام: وظيفة إصدار النقد ووظيفة منح القروض، وذلك بغية تطبيق وتنفيذ الخطة المالية التى تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الخطة الإنتاجية (الخمسية) المتبناة من قبل هيئة تخطيط الدولة فى البلاد.

ج- نظام مصرفى بمستوى واحد. أى غياب كامل للشبكة المصرفية التجارية الخاصة فى البلاد، وتأسيس فروع متعددة الاختصاصات مكانها مشتقة من المصرف المركزى وتابعة له تبعية مباشرة. ضمن هذه المعطيات، لا يمكن للنقد إلا أن يكون أداة لتنفيذ الخطة. أى أن النقد بات سلبياً فى عملية ردود فعله على حاجات الاقتصاد الوطنى ــ خاصة ما يتعلق بالفعالية الاقتصادية للقطاع الخاص ــ ويستند استناداً مباشراً إلى صحة الخطة الخمسية من حيث إعدادها وتقديرها وإلى نجاح تطبيقها وتنفيذها بالكامل.

ولقد تأكد كل من ما سبق من خلال المهام التى أناطها قانون النقد بمصرف سوريا المركزى بعد الثورة، وهى[٧]:

أ - أن يكون مصرف الحكومة وعميلها ومستشارها المالى.

ب- أن يكون مصرف المصارف والمقرض الأخير.

ج – أن يُمركز لديه احتياطات البلاد منن العملات الأجنبية ويديرها بشكل يدعم معه استقرار أسعار النقد الوطنى بالنسبة للعملات الأجنبية.

د – أن يقوم بمراقبة التسليف من الناحيتين الكمية والكيفية، ويجعل كمياته، وكذلك توزيعه، متناسبة مع حاجات الاقتصاد القومى.

(٢) الائتمان فى القطر العربى السورى

تُقدم المصارف والمؤسسات المتخصصة بالإقراض فى القطر العربى السورى جميع التسهيلات الائتمانية، وتحتكر الدولة ملكيتها، وهى تتألف من[٨]: المصرف المركزى، (١٠ فروع). والمصرف التجارى، (٤٣ فرعاً)، والمصرف العقارى، (١٣ فرعاً). والمصرف الزراعى، (١٠٢ فرعاً)، والمصرف الصناعى، (١١٥ فرعاً). ومصرف التسليف الشعبى،(٥٤ فرعاً).

وتتوزع فروع هذه المصارف على شكل شبكة تغطى محافظات القطر كافة.

وتأخذ التسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل المصارف أشكالاً مختلفة، أنظر الجدول رقم (١)[٩]

الجدول رقم (١)

نسب الائتمان الممنوح فى القطر العربى السورى

فى الفترة (١٩٧٥-١٩٩٥)

العام	محفظة سندات		قروض وسلف لقاء ضمانات عينية		قروض وسلف بكفالة وعلى المكشوف		ديون أخرى		تسليف المصرف الزراعى		المجموع
		%		%		%		%		%	
١٩٧٥	٢٠٧,٨	٣,٨	٨٦٩,٤	١٥,٧	٢٢١٥,٠	٤٠,١	١٧٨,٥	٣,٢	٣٤٩,٥	٦,٣	٥٥٢٩,٢
١٩٨٠	٦٠٩,٨	٣,٦	٨٢٠٣,٢	٤٧,٩	٧٣١٢,٠٠	٤٢,٧	١٨٩,١	١,١	٨٠٥,٣	٤,٧	١٧١١٩,٤
١٩٨٥	١١٠٨,٢	٤,٨	١٤٥٧٥,٤	٦٣,١	٥٧١٥,٥	٢٤,٧	١٩٢,٣	٠,٨٣	١٥١٢,١	٦,٥	٢٣١٠٣,٥
١٩٩٠	٤٦٧٢,٠	٥,٩	٥٢٧٥٤,٩	٦٦,٧	١٢٦٧١٧	١٦,٠	١٤٣,٢	٠,١٨	٨٩٠١,١	١١,٣	٧٩١٤٢,٩
١٩٩٥	١٠٩٢٧,٧	٥,٤	١٣٠٤٧٨,٢	٦٤,٩	٣٧٤٥٣	١٨,٦	١٠٦٤,١	٠,٥٣	٢١٢٠٦,٥	١٠,٥	٢٠١١٢٩,٥

أ - **محفظة سندات:** ويُطلق عليها أيضاً تسمية الكمبيالات المخصومة والمتداولة، ويُعتبر التعامل بها ضئيلاً جداً قياساً بالأنواع الأخرى. ويعود ذلك لعدم وجود سوق أوراق مالية في القطر، إضافة إلى انخفاض عائديته بالنسبة للمصارف، حيث تقتصر هذه العائدية على فروقات أسعار الفائدة. ويتضح من الجدول (١-٢) أن هناك زيادة نسبية في التعامل بهذا النوع من الائتمان إذ وصلت نسبة التسليف باستخدامه إلى ٥,٩%من إجمالي التسليف عام ١٩٩٠... وبشكل عام، بلغت تلك النسبة بالمتوسط حوالي ٤,٧% خلال الفترة (١٩٧٥ ــ ١٩٩٥).

ب- **قروض وسلف لقاء ضمانات عينية:** في الحقيقة، يُعتبر هذا النوع من التسهيلات الائتمانية الأكثر انتشاراً في التداول المصرفي السوري... وهذا ما تؤكده الأرقام الواردة في الجدول السابق، إذ نلاحظ أنه في عام ١٩٩٥ وصلت المبالغ الممنوحة على شكل قروض وسلف لقاء ضمانات عينية إلى أكثر من ١٣٠ مليار ليرة سورية أي بنسبة ٦٥% من إجمالي الائتمان في ذلك العام، في الوقت الذي كانت أقل من مليار ليرة سورية عام ١٩٧٥، أي بنسبة (١٦%) تقريباً من إجمالي الائتمان آنذاك.

ج - **قروض وسلف بكفالة وعلى المكشوف:** يتضمن هذا البند نوعين من الائتمان، النوع الأول هو القروض والسلف بكفالة إضافة إلى السحب على المكشوف... إن القروض والسلف بكفالة تُمنح لفترات طويلة ومتوسطة الأجل وفق شروط وأسس محددة من حيث السداد ومن حيث مجال الاستخدام من قبل المدين. أما السحب على المكشوف أو كما يطلق عليه أيضاً الحساب الجاري، فهو عبارة عن قرض يمنح للعملاء التجاريين بسقف محدد ولفترة قصيرة زمنياً وضمن شروط معينة مقابل حصول المصرف، ليس فقط على الفائدة وإنما على العمولة أيضاً. في الحقيقة، تراجع التعامل في القروض والسلف الممنوحة بكفالة وعلى المكشوف في السنوات الأخيرة إلى أكثر من النصف. ففي نهاية الفترة المدروسة،

وصلت نسبته إلى ١٨,٦% من إجمالى الائتمـــان مقـابل ٤٠,١% عـام ١٩٧٥ و٤٧,٧% عام ١٩٨٠.

د - **ديون أخرى:** وهى عبارة عن أنواع ائتمانية أخرى مختلفة غير محددة بشكل واضح فى النشرات والمراجع الإحصائية المصرفية... إذ نلاحظ من خلال الجدول (١) ميل الوزن النسبى لهذه الديون إلى التناقص الشديد عبر الزمن، فبعد أن كانت تشكل ٣,٢% من إجمالى الائتمان عام ١٩٧٥ أصبحت ٠,٥٣% فى نهاية الفترة المدروسة أى أن وزنها النسبى قد تراجع بمعدل سالب قدره -٨,٦% سنوياً، حيث انخفضت مبالغ هذه الديون من ١٧٨,٥ مليون ليرة سورية عام ١٩٧٥ إلى ١٤٣,٢ مليون ليرة سورية فى نهاية الفترة المدروسة.

هـ- **أما القروض التى يمنحها المصرف الزراعى التعاونى** فتشرف على مجملها الجمعيات التعاونية الفلاحية عبر فروع المصرف المنتشرة ليس فى مراكز المحافظات فقط كباقى المصارف، وإنما فى المناطق والتجمعات الإدارية ضمن المحافظات.

فى الحقيقة، إن الطابع العام والفعلى لهذه القروض الممنوحة هو على شكل مساعدات وحوافز تشجيعية تُقدم للفلاحين بشروط بسيطة ومعدلات فائدة رمزية. ونلاحظ من الجدول (١) أن نسب ما تم منحه من قروض من قبل المصرف الزراعى إلى إجمالى الائتمان قد شهدت ارتفاعاً مستمراً من ٦,٣% عام ١٩٧٥ إلى ما يقارب ١١% عام ١٩٩٥، حيث قفزت المبالغ الممنوحة من ٣٤٨٥ مليون ليرة سورية إلى ٢١٢٠٦,٥ مليون ليرة سورية، أى حوالى ٦١ ضعفاً... وهذا يندرج فى عداد خطة الدولة لدعم وتحفيز وتنمية القطاع الزراعى فى القطر. وهكذا، فلقد وصل ــ بشكل عام ــ إجمالى الائتمان فى عام ١٩٩٥ إلى ما يقارب ٢٠١,١٣٠ مليار ليرة سورية، أى أكثر من ٣٦ ضعفاً عما كان عليه عام ١٩٧٥، وبمعدل نمو سنوى مقداره ١٩.٧%. وإذا حاولنا تحليل معدلات نمو الائتمان الإجمالى خلال الفترة الزمنية المدروسة لوجدنا ما يلى:

الفترات الزمنية	١٩٧٥-١٩٨٠	١٩٨٠-١٩٨٥	١٩٨٥-١٩٩٠	١٩٩٠-١٩٩٥
معدل النمو السنوى%	٢٥,٤	٦,٢	٢٧,٩	٢٠,٥

إن ارتفاع معدل النمو السنوى للائتمان خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ يعكس حالة الانتعاش الاقتصادى التى عاشها القطر العربى السورى والتوسع فى عمليات الائتمان ومنح القروض، وبالتحديد القروض والسلف الممنوحة لقاء ضمانات عينية، حيث نمت خلال تلك الفترة بمعدل سنوى قدرة ٥٧% تقريباً.

أما الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥، التى اتصفت بالانكماش الاقتصادى، فلقد اضطرت المصارف لاتخاذ تدابير وإجراءات صارمة فى عمليات منح القروض والتسهيلات الائتمانية، إذ لم تتجاوز قيمة المبالغ الممنوحة كقروض فى نهاية الفترة ٢٣١٠٣,٥ مليون ليرة سورية مقابل ١٧١١٩,٤ مليون ليرة سورية فى بدايتها، أى بمعدل نمو ٦,٢% سنوياً.

أما الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٠، فلقد اتخذت السلطات المعنية عدداً من الإجراءات والتدابير المناسبة لكسر طوق الانكماش الاقتصادى، فقامت المصارف بتسريع وتفعيل عملية منح القروض والتسهيلات الائتمانية على كافة المستويات بمعدل نمو سنوى بلغ ٢٨% تقريباً، فوصلت المبالغ الممنوحة إلى ما يقارب ٧٩ مليار ليرة سورية فى نهاية هذه الفترة مقابل ٢٣ مليار تقريباً فى بدايتها ..... ولقد استمرت هذه الحركة المتسارعة فى منح التسيهلات الائتمانية خلال الفترة التالية من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٥ بمعدل نمو سنوى ٢٠,٥%.

جدول رقم (٢)

الناتج المحلى الصافى بالأسعار الجارية (بسعر السوق)

(مليون ليرة سورية)[١]

السنة	النشاط الناتج	% (١)	% (٢)	الزراعة الناتج	% (١)	% (٢)	الصناعة الناتج	% (١)	% (٢)	التجارة الناتج	% (١)	% (٢)	البناء والتشييد الناتج	% (١)	% (٢)	الخدمات الناتج	% (١)	% (٢)	مجالات مختلفة الناتج	% (١)	% (٢)	الإجمالى الناتج	% (١)
١٩٧٥	٣٦٢٩	١٨	–	٣٧٩٧	١٩	–	٤٥٣٣	٢٣	–	٩٤٩	٥	–	٣٣٥٧	١٧	–	٣٧٥٠	١٩	–	٢٠٠١٥	–
١٩٨٠	١٠١٢٤	٢٠	٢٣	٧٧٣٨	١٦	١٥	١٢٥٤٩	٢٥	٢٣	٣٥٤٥	٧	٣٠	٩٣٠٥	١٩	٢٣	٦٥٦٦	١٣	١٢	٤٩٨٢٧	٢٠
١٩٨٥	١٧١٠٣	٢١	١١	١١٣٩٩	١٤	٨	١٨٢٧٦	٢٣	٨	٥٦٣٧	٧	١٠	١٦٢٩٤	٢٠	١٢	١١٧٨٥	١٥	١٢	٨٠٤٩٤	١٠
١٩٩٠	٧٤٧٤١	٢٩	٣٤	٩٥٩٨–	١٩	٣٤	٦٠١٠٦	٢٣	٢٧	٩٩٨٩	٤	١٢	٣٠٥٠٥	١٢	١٢	٣٣٥٦٥	١٣	٢٣	٢٥٨٥٠٤	٢٦
١٩٩٥	١٥٢٩٠٤	٢٩	١٥	٦٨٥٦٩	١٣	٧	١٣٦٠٩٤	٢٦	١٨	٢٥٨٦٨	٥	٢١	٦٦١٢٠	١٢	١٢	٨٢٦٤٢	١٦	٢٠	٥٣٢١٩٧	١٦

(١) العمود ذو الرقم (١) يتضمن نسبة الناتج المتحقق إلى إجمالى الناتج المحلى، أما العمود (٢) فيتضمن معدل النمو الوسطى السنوى.

المصدر: المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٦، المكتب المركزى للإحصاء، دمشق، صفحة ٥٣٨.

جدول رقم (٣)

الائتمان ونسبته إلى الناتج الصافى المتحقق فى الأنشطة الاقتصادية

السنة	النشاط الائتمان	% (١)	% (٢)	الزراعة الائتمان	% (١)	% (٢)	التجارة الائتمان	% (١)	% (٢)	الصناعة الائتمان	% (١)	% (٢)	البناء والتشييد الائتمان	% (١)	% (٢)	الخدمات الائتمان	% (١)	% (٢)	مجالات مختلفة الائتمان	% (١)	% (٢)	الإجمالى الائتمان	% (١)	% (٢)
١٩٧٥	٤٠٧,٥	١١,٢	–	٤٥٥٧,٥	١٠,١	–	٢٩٩,٣	٧,٩	–	٢٣٨,٦	٢٥,١	–	١,٧	٠,٠٥	–	٢٤,٦	٠,٦٦	–	٥٥٢٩,٢	–	٢٧,١	–
١٩٨٠	٨٥١,٧	٨,٤	١٥,٩	٧٨٠٤,٤	٦٢,٢	١١,٤	٦٦٤٠	٨٥,٨	٨٥,٩	١٦٣٣,٨	٤٦,١	٤٦,٩	٤,٤	٠,٠٥	٢١	١٨٥,١	٢,٨	٤٩,٧	١٧١١٩,٤	٢٥,٤	٣٤,٤	٢٥,٤
١٩٨٥	١٥٥٦,٩	٩,١	١٢,٨	١٣٢١٧,١	٧٢,٣	١١,١١	٣٦٤٤,٩	٣٢	١١,٣–	٤٢٠٠,٦	٧٤,٥	٢٠,٨	٩,٥	٠,٠٦	١٦,٦	٤٧٤,٥	٤,١	٢٠,٧	٢٣١٠٣,٥	٦,٢	٢٨,٧	٦,٢
١٩٩٠	٨٩٢٣,٦	١١,٩	٤١,٨	٥٧٨٠٢,٣	٩٦,٢	٣٤,٣	٥٣٤٨,٣	١٠,٨	٨	٥١٣٣,١	٥١,٤	٤,١	١١,٠	٠,٠٤	٣	١٩٢٤,٦	٥,٨	٣٢,٣	٧٩١٤٧,٩	٢٧,٩	٣٠,٦	٢٧,٩
١٩٩٥	٢١٢٢٦,٣	١٣,٩	١٨,٩	١٤٢٦٦٧,٥	١٠,٥	١٩,٨	٤٦٤٢,٩	٦,٨	٢,٨–	١٨٥٧٨,٥	٧١,٨	٢٩,٣	٨٩٢٠,٧	١٣,٥	٢٨١,٨	٥٠٩٣,٦	٦,٢	٣١,٥	٢٠٠١٢٩,٥	٢٠,٥	٣٧,٨	٢٠,٥

(١) يتضمن العمود (١) نسبة الائتمان إلى الناتج المتحقق، والعمود (٢) معدل النمو السنوى.

* المصدر: المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٦، المكتب المركزى للإحصاء، دمشق١، صفحة ٤٨١.

(٣) الائتمان والأنشطة الاقتصادية

إن الائتمان فى القطر العربى السورى ــ كما ذكرنا سابقاً ــ محتكر من قبل الشبكة المصرفية الحكومية، وتستفيد الأنشطة الاقتصادية كافة من التسهيلات الائتمانية المتوفرة، والتى يتم تحديدها ورسمها فى إطار الخطط الخمسية التنموية التى تضعها الدولة من أجل رفع مستوى جميع هذه الأنشطة والفعاليات الاقتصادية... فلقد طالت التسهيلات الائتمانية جميع الأنشطة الإنتاجية والخدمية من زراعة وصناعة وتجارة وبناء وتشييد وخدمات حكومية وغير حكومية... الخ.

وقبل التعرض لتحليل ودراسة الائتمان وأهميته النسبية فى الناتج المتحقق، لابد من إلقاء الضوء على تطور هذه الناتج خلال الفترة المدروسة.. ويبين الجدول (٢) جملة المعطيات الدالة على تطور الناتج الصافى المتحقق فى الأنشطة المختلفة خلال الفترة ١٩٧٥ – ١٩٩٥، وذلك بالأسعار الجارية (بسعر السوق).

من قراءة الجدول (٢)، يمكننا ملاحظة ما يلى:

١- تراوحت نسبة مساهمة القطاع الزراعى فى الناتج المحلى الصافى بين ١٨% فى بداية الفترة المدروسة و٢٩% فى نهاية الفترة، أى أن هناك نمواً مستمراً فى هذه النسبة، وبمعدلات مختلفة متوسطها ٢١% سنوياً.

٢- تراوحت نسبة مساهمة القطاع الصناعى بين ١٩% عام ١٩٧٥ و١٣% عام ١٩٩٥، ولم تخرج عن هذين الحدّين مع وجود تقلب وتراجع فى هذه النسبة بمعدل وسطى سنوى قيمته ١٥,٦%.

٣- أما النشاط التجارى، فلقد اتصف بالاستقرار النسبى من حيث مساهمته فى الناتج المحلى ضمن المجال ٢٣% عام ١٩٧٥و ٢٦% عام ١٩٩٥، وبمعدل وسطى ١٨,٥% سنوياً.

٤- وكذلك أيضاً بالنسبة للبناء والتشييد، فلقد تطور هذا القطاع ــ بشكل مستقر نسبياً ــ بمعدل وسطي قدره ١٨% سنوياً، ولم تتجاوز مساهمته في الناتج المحلي الصافي ٧%.

٥- وتراجعت نسبة مساهمة قطاع الخدمات بمختلف أشكالها الحكومية و غير الحكومية من ١٧% عام ١٩٧٥ إلى ١٢% عام ١٩٩٥، بعد أن وصلت إلى ٢٠% عام ١٩٨٥، وبمعدل نمو وسطي ١٦% سنوياً.

أما المجالات الأخرى، كالتمويل والتأمين والنقل والمواصلات والتخزين وغير ذلك، فلقد تراجعت نسبة مساهمتها من ١٩% في بداية الفترة المدروسة إلى ١٦% في نهايتها، وبمعدلات نمو متباينة متوسطها السنوي ١٦,٧%.

وأخيراً، عرف إجمالي الناتج المحلي الصافي المتحقق في القطر نمواً بمعدلات متباينة بين الفترات الجزئية، كما لاحظنا في العمود الأخير من الجدول (٢)، أما متوسط نموه السنوي خلال كامل الفترة فبلغ ١٧,٨%.

أما إذا نظرنا إلى نسب الائتمان إلى الناتج المتحقق في الأنشطة السابقة والموضحة في الجدول (٣) لوجدنا أنه:

-هناك استقرار في نسب التسهيلات الممنوحة في قطاع الزراعة خلال كامل الفترة المدروسة. ففي عام ١٩٧٥ المتضمن أقل قيمة لتلك التسهيلات والبالغة حوالي ٤٠٨ مليون ليرة سورية فقد شكلت ما نسبته ١١,٢% من إجمالي الناتج المحلي الصافي المتحقق في الاقتصاد الزراعي، في حين وصلت قيمة التسهيلات الائتمانية الزراعية في عام ١٩٩٥ إلى أكثر من ٢١ مليار ليرة سورية، أي بنسبة ١٣,٩% من إجمالي الناتج المتحقق.

في الحقيقة، يعكس الاستقرار في نسب التسهيلات الائتمانية الزراعية الارتباط الشديد بين ما يضيفه الاقتصاد الزراعي من فوائض إلى الاقتصاد الوطني من جهة وبين نمو التسهيلات والقروض الممنوحة من المصرف الزراعي التعاوني

من جهة أخرى. وإذا نظرنا إلى معدلات النمو خلال الفترة المدروسة نجد أن الفترة الجزئية الممتدة من عام ١٩٨٥ إلى عام ١٩٩٠ قد شهد القطاع الزراعي فيها تدفقاً أعظم من القروض والتسهيلات الممنوحة له بمعدل نمو سنوى قدرة ٤١,٨%، وذلك استجابة لسياسة دعم وتشجيع المزارعين للوصول بالناتج الزراعى المتحقق إلى مستوى الاكتفاء الذاتى على الأقل وضمان تأمين الأمن الغذائى لسكان القطر المتزايدين بوتيرة عالية. وقد تحقق هذا الاكتفاء فى السنوات التالية مما أدى لتراجع النمو فى هذه التسهيلات ليصل إلى ١٨,٩% سنوياً فقط خلال الفترة ١٩٩٠ – ١٩٩٥. وبشكل عام، وصل النمو السنوى للائتمان فى النشاط الزراعى خلال الفترة المدروسة كاملة إلى ٢١,٩% وسطياً، وهذا يفوق معدل النمو الوسطى لإجمالى للائتمان فى القطر والبالغ ١٩,٧% من جهة وكذلك معدل النمو الوسطى الذى حققه الناتج الزراعى والبالغ ٢٠,٥% من جهة أخرى.

أما النشاط التجارى، فلقد تميز عن باقى الأنشطة الاقتصادية بالارتفاع الكبير لنسب التسهيلات الائتمانية الممنوحة له بالمقارنة مع الناتج الذى يتحقق من خلال فعاليات هذا النشاط ... لا بل تجاوزته فى بداية ونهاية الفترة الزمنية المدروسة، إذ وصلت فى عام ١٩٩٥ إلى ١٠٥% (وقُدر المبلغ بحوالى ١٤٣ مليار ليرة سورية، أى ما يعادل ٧١% من إجمالى الائتمان فى القطر). وإذا رجعنا إلى الجدول (٢) لوجدنا أن نسبة مساهمة النشاط التجارى فى الناتج المحلى الصافى لا تتجاوز ٢٦%، وهكذا يتبين لنا الضعف الشديد وعدم جدوى توجيه هذه المبالغ الطائلة والتسهيلات الائتمانية الكبيرة نحو الأعمال التجارية. ويتفق هذا النشاط أيضاً مع النشاط الزراعى فى الفترة الممتدة من عام ١٩٨٥ وحتى عام ١٩٩٠ من حيث تميزه بأعلى معدلّ نمو سنوى (٣٤,٣%)، بعد أن كان لا يتجاوز (١١,٥%) فى الفترتين السابقتين ... وبشكل عام، وصل النمو الوسطى للائتمان فى النشاط التجارى غير كامل الفترة المذكورة إلى ١٨,٨%، وهو يقترب كثيراً من معدل نمو الناتج الذى تحققه الفعاليات التجارية والبالغ ١٨,٥% سنوياً.

أما بالنسبة للصناعة والتعدين، فبعد التسهيلات الكبيرة التي قدمت لهذا القطاع في نهاية النصف الثاني من عقد السبعينات، والتي وصلت إلى ٦٦٤٠ مليون ليرة سورية، أي ما يعادل ٨٦% تقريباً من الناتج المتحقق في هذا الميدان في ذلك الوقت، تقلّبت قيم تلك التسهيلات بعد ذلك بين الارتفاع والانخفاض الشديدين، إذ لم تتجاوز في نهاية الفترة المدروسة مبلغ ٤٦٤٢,٩ مليون ليرة سورية، ولتسجل معدل نمو سنوي منخفض قياساً ببقية الأنشطة الاقتصادية (١٤,٧%). إن هذا الانخفاض والتذبذب في نمو الائتمان في مجال الصناعة يعكس الخلل الكبير في الدور الذي يقوم به المصرف الصناعي بدءاً من ضعف الإمكانيات والطاقات الائتمانية وانتهاءً بأساليب الأداء وانعدام الحوافز التشجيعية، خاصة إذا علمنا أن المصرف الصناعي قد قدم في السنوات الأخيرة المدروسة حوالي ٨٠% من التسهيلات الائتمانية الموجهة إلى القطاع الصناعي ... وتوجهت ــ طبعاً ــ هذه النسبة إلى شركات ومنشآت القطاع العام الصناعي عملاً بالإجراءات الموحدة للجهاز المصرفي والتي حصرت التمويل الصناعي لتلك الشركات والمنشآت بالمصرف الصناعي فقط اعتباراً من تاريخ ٦/٣ /١٩٦٧[١٠]. ولو نظرنا إلى المجالات التي توجهت إليها القروض والتسهيلات المقدّمة من المصرف الصناعي فسنجد أن كلاً من الصناعات الغذائية وصناعات الغزل والنسيج وصناعات الحديد والأخشاب والأسمنت والمطاط والبلاستيك لم تحصل إلاّ على ١٤% كحد أقصى وسطياً خلال كامل فترة التسعينات، وبالتالي ذهبت النسبة المتبقية ٨٦% إلى صناعات أو من الأفضل القول إلى مجالات أخرى لم يتم الإفصاح عنها في المراجع الإحصائية[١١].

إن النسبة الأخيرة من التسهيلات الائتمانية الصناعية ــ باعتقادنا واستناداً إلى الإجراءات الموحدة التي بدأ تطبيقها منذ ١٩٦٧/٦/٣٠ ــ قد تمّ امتصاصها في صناعات خفيفة استهلاكية، ومن قبل أصحاب الحرف الصغيرة والمتوسطة، بدلاً من أن يتم توجيهها لبناء صناعات استراتيجية وتصديرية قادرة على تحقيق التوازن التنموي على المدى البعيد.

* **البناء والتشييد:** وصلت التسهيلات الائتمانية فى مجال العقارات إلى حوالى ١٩ مليار ليرة سورية عام ١٩٩٥ ... ويُشكل هذا الرقم ما نسبته ٧١.٨% من الناتج الصافى الذى يخلقه هذا النشاط، كما أن هذه النسبة لم تقل عن ٢٥% طوال الفترة المدروسة وبمعدل نمو سنوى يصل إلى ٢٤% وسطياً. وبالتالى، فإن هذه النسبة تعادل حوالى خمسة أضعاف ما يخلقه هذا النشاط الاقتصادى من قيمة مضافة إلى الاقتصاد الوطنى (انظر الجدول ٢).

ومن جهة أخرى، لم تتجاوز نسبة الائتمان الموجه إلى القطاع الخدمى الحكومى وغير الحكومى ٠,٠٦% من الناتج الصافى المتحقق فى هذا النشاط لغاية عام ١٩٩٠ إلا أنها وصلت إلى ١٣,٥% فى عام ١٩٩٥، حيث بلغت التسهيلات الائتمانية فى هذا العام ما يقارب تسعة مليارات ليرة سورية، أى ما نسبته ٥% من إجمالى الائتمان.

- **أما المجالات الأخرى كالنقل والمواصلات والمال والتامين** فلم تتجاوز نسبة التسهيلات والقروض الممنوحة لها ٦,٢% عام ١٩٩٥، ولم تنقص عن ٠,٦٦% عام ١٩٧٥ من الناتج المتحقق فى تلك المجالات، وحوالى ٢% من إجمالى الائتمان فى القطر.

فى الحقيقة، تُعتبر نسبة الائتمان الإجمالى إلى مجموع الناتج المحلى الصافى المتحقق فى القطر من المواضيع الهامة جداً، إذ تشير إلى مدى القدرة المتوفرة لدى الجهاز المصرفى فى تقديم التدفقات النقدية اللازمة لاستمرار ومتابعة التطور الاقتصادى وتحديد وتأثر نموه فى القطر ... فكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دلت على ملاءة عالية ودور أكبر للائتمان فى البلد المعنى. إذا أسقطنا هذا الكلام على الجدول (٣) نلاحظ أن تلك النسبة لم تقل عن ٢٧,٦% (المسجلة لعام ١٩٧٥)، وقد بلغت أقصاها فى عام ١٩٩٥ (٣٧,٨%) أى بمتوسط ٣١,٨% خلال كامل الفترة المدروسة وبأقل ما يمكن من التقلبات (معامل الاختلاف ١٣,٣%).

لقد سبق وذكرنا أن المعدل الوسطي لنمو الائتمان الإجمالي قد وصل إلى ١٩,٧% سنوياً، وهو أكبر ــ وبشكل ملحوظ ــ من المعدل المتعلق بنمو الناتج المحلي الصافي والبالغ ١٧,٨% خلال الفترة المحورة بين ١٩٧٥ و١٩٩٥، مما يشير إلى ضخامة الإمكانيات والتسهيلات الائتمانية التي يوفرها ويمكن أن يوفرها مستقبلاً الجهاز المصرفي في دعم التطور والتنمية في قطرنا شريطة أن توجه تلك الإمكانيات والتسهيلات إلى الأقنية والمجالات ذات الطابع الاستثماري القادر على خلق فوائض اقتصادية تتسم بالديمومة والاضطراد مستقبلاً. والجدير بالذكر أن القدرة على منح الائتمان لدى الجهاز المصرفي ترتبط بحجم موارده الذاتية المتمثلة بمجموع رأس المال والاحتياطات والودائع ... وإذا ما حللنا الأهمية النسبية لهذه العناصر في القطر العربي السوري لوجدنا (انظر الجدول ٤):

جدول رقم (٤): الأهمية النسبية لعناصر الموارد الذاتية للجهاز المصرفي

العام / الموارد	١٩٧٥		١٩٨٠		١٩٨٥		١٩٩٠		١٩٩٥	
	المورد	%	المورد	%	المورد	%	المورد	%	المورد	%
رأس المال والاحتياط	٢٥٨,٦	٦,٩	٦٠٦,٨	٥,٣	٣٤٨٩,٢	٩,٤	٣١٤٨	٤,٦	٢٢٠٠٥,٩	١٢,١
الودائع	٣٤٧٠,٤	٩٣,١	١٠٨٧٢,٤	٩٤,٧	٣٣٧٢٤,١	٩٠,٦	٦٥٩٨٤,٢	٩٥,٤	١٦٠٥٨٢,٨	٨٧,٩
المجموع	٣٧٢٩,٠	١٠٠	١١٤٧٩,٢	١٠٠	٣٧٢١٣,٣	١٠٠	٦٩١٣٢,٢	١٠٠	١٨٢٥٨٨,٧	١٠٠

المصدر: تمت حسابات نسب هذا الجدول استناداً إلى المعطيات الواردة في المجموعة الإحصائية صفحة (٤٧٨) وصفحة (٤٨٩) لعام ١٩٩٦.

من النظر إلى الجدول يلاحظ بسهولة انخفاض الأهمية النسبية لرأس المال والاحتياطي العائد للجهاز المصرفي في القطر، أي انخفاض نسبة هذا النوع من الموارد إلى إجمالي الموارد الذاتية (فهي لم تتجاوز الـ ١٢.١% كحد أقصى عام ١٩٩٥) ... وباستثناء هذا العام الأخير، نكون أمام نسبة في حدود ٦,٦% وسطياً، وهي نسبة ضئيلة وغير هامة بالمقارنة مع تلك التي تشكلها الودائع المصرفية التي

لم تقل عن ٨٧,٩% (عام ١٩٩٥)، ووصلت إلى أكثر من ٩٥% فى عـام ١٩٩٠. ويمكننا أيضاً أن نخلص إلى نتيجة مفادها أن مجموع المـوارد الذاتيـة لا تكفـى كمصدر يعتمد عليه الجهاز المصرفى من أجل التوسع فى النشاط الائتمانى، ويمكن تأكيد ذلك من خلال الجدول التالى، الذى يبين نسبة التسـهيلات الائتمانيـة إلـى الودائع وإجمالى الموارد الذاتية وإجمالى الموارد (انظر الجدول ٥).

جدول رقم (٥)

نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع وإجمالى الموارد الذاتية وإجمالى الموارد

البيان	العام	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
النسبة من :	الودائع %	١,٢٠	١,١٩	١,٢٠	١,٣٣	١,٢٢	١,٢٥
	الموارد الذاتية %	١,١٤	١,٠٩	١,٠٩	١.٢٠	١,٠٩	١,١٠
	إجمالى الموارد %	٠,٦٨	٠,٦٨	٠,٦٧	٠,٧١	٠,٦٧	٠,٦٨

المصدر: تمت حسابات نسب هذا الجدول من المجموعة الإحصائية السورية، عام ١٩٩٦، صفحة (٤٧٨) و (٤٨٩).

يمكننا أن نلاحظ من الجدول أن التسهيلات الائتمانية التى كانت تمنحـها المصارف كانت تفوق أرصدة الودائع المتجمعة فى تلك المصارف غالباً (الودائـع العامة والخاصة بالعملات السورية والأجنبية ومن مختلف القطاعات والمؤسسـات التعاونية والأفراد): وهذا يعنى أنه يتم اللجوء إلى التوسع الائتمانى ليس فقط علـى حساب أرصدة الودائع وإنما على حساب كامل الموارد الذاتية وجزء من عنـاصر الموارد الأخرى من أموال خاصة وصافى التأمينات لدى المصـارف والأمـوال المستقرضة والالتزامات الأجنبية وغيرها ... حيث لا يتم حفظ سوى ٣٢% تقريبـاً من إجمالى الموارد وبشكل وسطى سنوياً، أما الباقى (٦٨%) فيستثمر كتسـهيلات وقروض ائتمانية.

إن النسبة المحتفظ بها من إجمالى الموارد تأتى فى إطار سلسلة الضوابـط والقيود القانونية والإدارية وغيرها من الشروط التى تحتّمها التوجهات الاقتصاديـة والاجتماعية للدولة. ولكن السؤال المطروح هنا: هل روعيت فـى ذلـك التوسـع

الائتمانى ــ والذى شكل وسطياً ١,١٢% من الموارد الذاتية (أى ٦٨% من إجمالى الموارد) ــ القدرات الاستيعابية لتلك الاستثمارات فى قطرنا، وبالتالى عدم الوقوع فى مصيدة التضخم والضغوط التضخمية؟ وهل استطاع المصرف المركـــزى أن يلعب دور الموجه والمراقب لحجم الائتمان وأن يجعل منـــه أداة لخدمـــة التنميـــة وزيادة الإنتاجية والتقليل من الاضطرابات النقدية؟

هذا ما سنأتى إليه فى الفقرة المتعلقة بقياس أثر الائتمـــان علـــى التنميـــة والإنتاجية وبيان جوهرية ذلك الأثر.

رابعاً: الائتمان والملكية فى القطر العربى السورى

تتضمن التوجيهات العامة الصادرة عن مجلس الوزراء إلى مجلس النقـــد والتسليف الممثل للسلطة النقدية فى سوريا، بالإضافة إلى الأهداف الرئيسية لـــهذا المجلس ، توسيع إمكانيات الاستخدام وزيادة الدخـــل القومـــى[١٢]. ولمـــا كـــانت الإمكانيات القابلة للاستخدام بالحد الأقصى موزعة حسب مالكيـــها إلـــى أربعـــة قطاعات رئيسية هى: القطاع العام ــ الخاص ــ المشترك ــ التعاونى، فقد اتجهت التسهيلات الائتمانية بشتى صورها إلى هذه القطاعات الأربعة، وذلك وفق ما وارد فى الجدول (٦).

جدول رقم (٦)

الائتمان ونسبته حسب الملكية (مليون ليرة سورية)

السنوات	القطاع العام	%	القطاع الخاص	%	القطاع المشترك	%	القطاع التعاونى	%	المجموع
١٩٧٥	٣٨٧٥,٦	٧٠,١	١٠٦٢,٧	١٩,٢	٠,٧	٠,٠١	٥٩٠,٢	١٠,٧	٥٥٢٩,٢
١٩٨٠	١٤١٧٥,٩	٨٢,٨	١٨١٤,٣	١٠,٦	٣٨,٨	٠,٢٣	١٠٩٠,٤	٦,٤	١٧١١٩,٤
١٩٨٥	١٦٢٧٩	٧٠,٥	٤١٣٢,٧	١٧,٩	٣٨,٧	٠,١٧	٢٦٥٣,١	١١,٥	٢٣١٠٣,٥
١٩٩٠	٥٩١٣٣,٥	٧٤,٧	١٣٢٣٩,٦	١٦,٧	٤٢٥,٧	٠,٥٤	٦٣٤٤,١	٨,٠	٧٩١٤٢,٩
١٩٩٥	١٣٨٤٤١,٨	٦٨,٨	٤٩٨٣٨,٩	٢٤,٨	٤٨٩,٦	٠,٢٤	١٢٣٥٩,٢	٦,٢	٢٠١١٢٩,٥

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية لعام ١٩٩٦، المكتب المركزى للإحصاء، دمشق، صفحة ٤٨٢.

تمت حسابات نسب هذا الجدول من المجموعة الإحصائية السورية، عام ١٩٩٦، صفحـــة (٤٧٨) و (٤٨٩).

يمكننا أن نستشف من الجدول (٦) أعلاه أن القطاع العام قد استأثر بالقسم الأكبر من الائتمان، إذ لم تقل نسبة التسهيلات الموجهة إليه عن ٦٨%، وبلغت حدها الأقصى عام ١٩٨٠ (٨٢,٨)، ولكن نلاحظ أن هناك تراجعاً فى ذلك النصيب بمعدل ٦% سنوياً عن عام ١٩٨٠. فى الواقع، يؤكد ما يحصل عليه القطاع العام وقوع الائتمان فى قطرنا تحت تأثير الأهداف الاجتماعية والاقتصادية المحددة والثابتة، والتى يجرى تجسيدها من خلال دعم حركة واستمرارية القطاع العام من ناحية الائتمان رغم الإشكالات والاختناقات المزمنة التى يعانى منها. وتتجلى هذه الأهداف بتحقيق الأمن الغذائى القومى والحد من تقلبات الأسعار والحفاظ على مستوى معيشة أصحاب الدخل المحدود وخاصة دعم المؤسسات المتخصصة بالدعم التموينى والمهتمة بشراء المحاصيل الزراعية الرئيسية بأسعار تشجيعية بغية الحفاظ على استقرار الأسعار من خلال تقديم القروض لها بفوائد مخفضة. وإذا نظرنا إلى القطاع الخاص لوجدنا اختلافات ملحوظة جداً فى نسب التسهيلات الائتمانية الممنوحة ... ويقترن ذلك بالإجراءات والقرارات والتشريعات الهادفة لتشجيع وتحفيز دور هذا القطاع فى الاقتصاد الوطنى. وينجسد هذا ــ منذ بداية عقد التسعينات تحديداً ــ بصدور قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١ والإجراءات والتدابير الأخرى المتعلقة به، إذ وصل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص فى نهاية الفترة المدروسة إلى حوالى ٢٥% من إجمالى الائتمان المصرفى فى القطر، وبمعدل نمو سنوى قدرة ٣٠% بدءاً من عام ١٩٩٠. وشهدت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع التعاونى استقراراً حول النسبة ٨,٥% بالمتوسط لكامل الفترة المدروسة، بينما عرف القطاع المشترك اهتماماً متزايداً من حيث الائتمان الموجه إليه منذ بداية التسعينات، إلا أنه لم يتجاوز ٠,٥٤% من إجمالى الائتمان المصرفى.

(٥) الائتمان ونوعية المصارف العاملة في القطر العربي السوري

يُطبق في القطر العربي السوري نظام التخصص المصرفي منذ عام ١٩٦٦، حيث دُمجت جميع المصارف التجارية التي كانت قائمة في مصرف واحد سُمي بالمصرف التجاري السوري ... وذلك إضافة إلى المصرف الزراعي الذي أسس في عام ١٩٥٤، والمصرف الصناعي ١٩٥٩، والمصرف العقاري في عام ١٩٦٦، ومصرف التسليف الشعبي في عام ١٩٦٧[١٣]. وسنقوم بإجراء دراسة تحليلية لتطور القروض الممنوحة من قبل هذه المصارف خلال الأعوام: ١٩٧٥؛ ١٩٨٠؛ ١٩٨٥؛ ١٩٩٠؛ ١٩٩٥ (كما في الجدول ٧).

جدول رقم (٧)

تسليف المصارف المختلفة ونسبه إلى إجمالي التسليف

(مليون ليرة سورية)

المصرف العام	التجاري السوري		الزراعي التعاوني		الصناعي		العقاري		التسليف الشعبي	
العام	التسليف	%	التسليف	%	التسليف	%	التسليف	%	التسليف	%
١٩٧٥	٤٦٠٧	٨٣,٣	٢٨٢,٧	٦,٩	١٣٣,٧	٢,٤	٢٣٤	٤,٢	١٧١,٨	٣,١
١٩٨٠	١٣٩٢٦,٥	٨١,٤	٨٠٥,٣	٤,٧	١٤١,٣	٠,٨	٢٠٢٠,٧	١١,٨	٢١٦,٦	١,٣
١٩٨٥	١٥٩٦١,٩	٦٩,١	١٦٦٤,٢	٧,٢	٢١٤,٤	٠,٩٣	٤١٨٩,٦	١٨,١	١٠٦٣,٤	٤,٦
١٩٩٠	٥٩٠٣٠,٤	٧٤,٦	٨٩٠١,١	١١,٣	١٤٣٧,٩	١,٨	٥١٣١,٥	٦,٥	٤٦٧١,٤	٥,٩
١٩٩٥	١٤٧٧٥٥,٨	٧٣,٥	٢١٢٠٦,٥	١٠,٥	٢٩٣٢,٠	١,٥	١٨٥٧٣,٣	٩,٢	١٠٦٦١,٩	٥,٣

المصدر: المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٦، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، صفحة (٤٨١ — ٤٨٢).

نلاحظ، من خلال قراءتنا لقيم ونسب التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف الخمسة الواردة في الجدول أعلاه (٧)، أن المصرف التجاري السوري يحتل المرتبة الأولى من حيث القوة في منح تلك التسهيلات ... فلقد بلغ متوسط نسبة ما سلفه حوالي ٧٦% من إجمالي الائتمان المصرفي. ويأتي المصرف العقاري في المرتبة الثانية، كجهة مانحة للائتمان... إذ وصلت نسبة الائتمان

الممنوح منه إلى ١٠% وسطياً، مع وجود تقلبات كبيرة كان أقصاها في عام ١٩٨٥ (١٨,١%)، وشكلّت المبالغ الممنوحة في نهاية الفترة المدروسة حوالى ٧٩ ضعفاً عما كانت عليه في عام ١٩٧٥.

أما المصرف الزراعي التعاوني، فقد تراوحت نسبة القروض الممنوحة من قبله بين ٤,٧% في عام ١٩٨٠ كحد أدنى و ١١,٣% في عام ١٩٩٠ كحد أقصى. كما نلاحظ استقراراً نسبياً في هذه النسبة وذلك لاعتماد هذا المصرف على خطط سنوية وموسمية في سياسة الإقراض. أما مصرف التسليف الشعبي فيأتي في المرتبة قبل الأخيرة ... وعرفت نسبة القروض الائتمانية الممنوحة منه نمواً نسبياً في السنوات الأخيرة نتيجة الزيادة الكبيرة في عدد طالبي هذه القروض من أصحاب الدخل المحدود وكذلك نتيجة الانخفاض الشديد في دخولهم الحقيقية. وكما سبق ونوهنا، إن الإشكالات المتعددة المتعلقة بالمصرف الصناعي انعكست على قوته كمصدر ائتماني، إذ لم تتجاوز نسبة المبالغ الممنوحة منه ٢% من إجمالي الائتمان المصرفي.!

(٦) قياس فعالية التمويل المصرفي للأنشطة الاقتصادية وأثره على الإنتاجية

ضمن هذا الموضوع، سنحاول الإجابة على الأسئلة التالية:

١- هل كانت التسهيلات الائتمانية ذات أثر فعال في خلق القيم المضافة المتحققة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

٢- ما هي الحدود الاحتمالية التي يتراوح فيها أثر التسهيلات الائتمانية على تطور الأنشطة الاقتصادية.

٣- إذا اعتبرنا التسهيلات الائتمانية كعامل من عوامل الإنتاج، فما هي انعكاسات تطور تلك التسهيلات على الإنتاجية في الأنشطة الاقتصادية؟

٤- كيف تطورت الإنتاجية الحدّية لوحدة النقد المسلفة من قبل الجهاز المصرفي السوري؟

فى الحقيقة، للإجابة على هذه الأسئلة، سنعتمد الطرائق التى يقدمها لنا علم الاقتصاد القياسى (Econometrics)، منطلقين من فكرة تابع الإنتاج الشهير (كوب ــ دوغلاس).

فى عام ١٩٢٨، قام الاقتصادى الأمريكى دوغلاس (Paul H. Douglas) بمساعدة الرياضى الأمريكى كوب (Charles Cobb) بتحليل دالة الإنتاج الأمريكى التى أعطوها الصيغة التالية[١٤]: $V = AL^{\alpha} .. K^{B}$

(A) = معامل التناسب (Proportionality Factor)

(α) = مرونة الإنتاج بالنسبة للعمل (L) وهى موجبة وتقل قيمتها عن الواحد.

(β) = مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال (K) وهى موجبة وتقل قيمتها عن الواحد.

(V) = القيمة المضافة المتحققة فى الاقتصاد.

وتجدر الإشارة إلى أنه منذ ذلك الحين، أصبح هناك تطبيقات عملية مختلفة على العديد من الاقتصادات، ليس فقط على المستوى الكلى وإنما أيضاً على مستوى القطاعات والمؤسسات والأنشطة الاقتصادية.

أما فى المجال النقدى، فقد بيّن مؤسسو نظرية النمو النقدية: جيمس توبين (J .TOBIN) ودون باتنكن (D. PATINKIN) وإدوار شو (E. SHAW) وغيرهم أهمية العامل النقدى فى إحداث تغيرات جذرية فى الاقتصاد، وكيف يؤثر بشكل مباشر على استخدام عنصرى العمل ورأس المال، والإنتاج ومعدلات النمو من خلال تأثيره على مستويات الأسعار عامة وأسعار الفائدة على وجه الخصوص[١٥]. فبالنسبة للقطر العربى السورى، ونظراً لثبات أسعار الفائدة تُعتبر مستويات الأسعار الموضوع الأكثر حساسية للتغيرات التى تحدث فى الكتلة النقدية التى تطرح فى أسواقنا ...ولما كانت كميات النقد ــ التى يضخها الجهاز المصرفى كما

وجدنا فى الفترات السابقة ــ تتصف بالنمو المضطرد من سنة إلى أخرى، فـــهذا يستدعى اعتبارها بمثابة أحد عوامل الإنتاج المستقلة. وبالتالى يمكن إدخالها فـــى النماذج القياسية للإنتاجية سواء على المستوى الكلى أو على المستوى القطـاعى أو على مستوى الأنشطة.

وبالرجوع إلى تابع كوب ــ دوغلاس، وبإسقاط صيغته الرياضية الأساسـية على توزيع الأنشطة الاقتصادية فى القطر، نحصل على النموذج التالى:

$$NDP_{it} = f(K_{it}, L_{it}),\ f' > 0 \qquad (١)$$

حيث:

NDP_{it} = القيمة المضافة المتحققة فى النشاط الاقتصادى I فى الســـنةt (أو الناتج المحلى الصافى)

K_{it} = رأس المال الثابت المتراكم فى ذلك النشاط وفى تلك السنة.

L_{it} = العمالة المستخدمة فى ذلك النشاط وفى تلك السنة.

وبالأخذ بعين الاعتبار تأثير العوامل النقدية، فهذا يقودنا إلى أن:

$$K_{it} = q_2(C_{it}) \quad ؛ \quad L_{it} = q_1(c_{it}) \qquad (٢)$$

من (١) و (٢) ⇐

$$NDP_{it} = f(K_{it}, L_{it}, C_{it}) \qquad (٣)$$

تشير العلاقة (٣) إلى أن القيمة المضافة المتحققة فى النشاط الاقتصادى (I) فى السنة (t) تتحدد بثلاثة عوامل هى: رأس المال والعمالة والائتمان المصرفـــى. وبتحويل هذه العلاقة إلى الصيغة العامة لتابع كوب ــ دوغلاس نحصل على[١٦]:

$$DP_{it} = A.K_{it}^{\alpha}.L_{it}^{\beta}.C_{it}^{Y}.e^{u_{it}} \qquad (٤)$$

حيث:

e = الأساس اللوغاريتمى الطبيعى، والذى بالتحويل اللوغاريتمى يصبح U ؛ U = المتحول العشوائى.

α = مرونة القيمة المتحققة فى النشاط (I) بالنسبة لرأس المال.

β = مرونة القيمة المضافة المتحققة فى النشاط (I) بالنسبة لعنصر العمل.

γ = مرونة القيمة المضافة المتحققة فى النشاط (I) بالنسبة للائتمان المصرفى.

A = كفاءة العملية الإنتاجية أو النشاط الاقتصادى.

وفى بحثنا هذا، إن التعرض إلى قياس وتحديد آثار رأس المال والعمالة على الأنشطة المدروسة أمر لا يعنينا، إضافة إلى الصعوبات المرتبطة بالحصول على البيانات الأولية اللازمة المتعلقة بهذين العاملين، وخصوصاً باستخدام العمالة فى الأنشطة الاقتصادية، ولهذا سنستعيض عنهما بإدخال عامل الزمن (T) الذى يشرح ويفسر تأثيرهما مجتمعين بالإضافة إلى تأثير العوامل الأخرى غير المدروسة كالتقدم التقنى مثلاً[١٧] هذا من جهة، ومن جهة أخرى، ولأغراض قياسية إحصائية بحتة سنستبدل C_{it} بـ C_{it-1} (قيمة الائتمان المصرفى فى السنة السابقة) بالإضافة إلى أن هذا الاستبدال ينسجم أكثر مع طبيعة وواقع الحصول على الناتج فى السنة التالية لسنة الإنفاق. وهذا يقودنا إلى الصيغة التالية التى ستكون موضوع استخدامنا لاحقاً:

$$NDP_{it}=A.T_{it}^{\alpha=\beta}.C_{it}^{\gamma}.e^{u_{it}} \qquad (٥)$$

باستخدام العلاقة (٥)، من أجل إيجاد أثر الائتمان المصرفى على تطور كل من الزراعة والصناعة والتجارة والتشييد والخدمات وبقية الأنشطة، اعتبرنا (NDP) بأنها الناتج المحلى الصافى (بسعر السوق)، أى بالأسعار الجارية، للفترة ١٩٧٥–١٩٩٤.

ونتيجة المعالجة، توصلنا إلى جملة النتائج الموضحة فى الجدول (٨):

جدول رقم (٨)

المرونات المقدرة لكل من C و T فى الأنشطة الاقتصادية.

المعامل / النشاط	الثابت A	$\alpha+\beta$	γ	R^2	F فيشر
الزراعة	٣٣١٧,٦	٠,١٩٨	٠,٣٠٦	٠,٩٩	٥٣١,٠
الصناعة	٣٥٦٧,١	٠,١٥٢	-٠,٠٢٤	٠,٩٥	١٤٦,٤
التجارة	٣٣٣٠,٢	٠,١٩٣	-٠,٢٤٣	٠,٨٨	٦٠,٣
التشييد	١٤٢٠,٨	٠,١٣٦	٠,١٧٠	٠,٩٨	٣٧٨,٩
الخدمات	٣٧٧٣,٧	٠,١٤٤	-٠,٠١١	٠,٩٩	٦٨٠,٣
بقية الأنشطة	١٥٥٥٢,٩	٠,١٧٢	٠,٠١٥	٠,٩٨	٣٨٨,٥
الإجمالى	١٩٢٤٤.٩	٠.١٦٣	٠,١٦٥	٠,٩٩	٦٦٣,٩

نستنتج من الجدول (٨) ما يلى:

١- ينعكس الائتمان المصرفى بشكل سلبى على القيم المضافة المتحققة فى كل من الصناعة والتجارة والخدمات، حيث يتميز بمرونات سالبة هى على الترتيب (- ٠,٠٢٤؛ -٠,٢٤٣ ؛ -٠,٠١١)، بينما ينعكس إيجابياً على الأنشطة الأخرى.

٢- تقارب قيمة مرونة الناتج المحلى المتحقق فى القطر العربى السورى بالنسبة لمجموع التسهيلات الائتمانية الـ ٠,١٧ وسطياً، وهى محصورة بين ٠,٣٠٦ كحد أقصى و ٠,٠١٥ كحد أدنى ... وهذا يعنى، أن مقابل كل زيادة تطرأ على قيمة التسهيلات بمقدار ١٠٠ ليرة سورية، هناك زيادة فى الناتج المحلى الصافى بمقدار لا يقل عن ٠,٠١٥ ولا يزيد عن ٠,٣٠٦ باحتمال قدره ٩٥%.

٣- يلاحظ غياب المعنوية الإحصائية لبعض المرونات (من خلال قيمt ستيودنت)، إلا أنه يمكن إهمال هذا الأمر نظراً لارتفاع قيم R^2 وقيم F ــ فيشر الشديدين واللذين يشيران إلى المعنوية العالية للنماذج التى حصلنا عليها وضآلة تأثير المتغيرات العشوائية.

(٧) الإنتاجية المتوسطة والحدية للائتمان فى الأنشطة الاقتصادية

بعد أن تعرفنا على درجة وآلية تأثير كمية النقد المعروضة من قبل الجهاز المصرفى على الناتج المتحقق فى الأنشطة المشكلة لاقتصادنا الوطنى، سنقوم الآن بتبيان كيفية تطور كل من الإنتاجية المتوسطة والحدية لوحدة النقد المسلفة ممثلة بالليرة السورية، وذلك فى كل الأنشطة الاقتصادية التى سبق ذكرها. ولهذا الغرض، وانطلاقاً من العلاقة (٥) يمكننا الحصول على الإنتاجية المتوسطة (Average Ap_{it} productivity) لليرة السورية الواحدة المسلفة فى النشاط i والسنة t[١٨]:

$$AP_{it} = \frac{NDP_{it}}{C_{it-1}} \qquad (٦)$$

وبالتالى:

$$\mathbf{AP_{it}} = \frac{A.T^{\alpha=\beta}.C_{it-1}^{Y}}{C_{it-1}}$$

$$AP_{it} = A.T^{\alpha=\beta}.C_{it-1}^{Y-1} \qquad (٧)$$

يمكن اعتماد الصيغة (٧) كصيغة نهائية لتقدير الإنتاجية المتوسطة لليرة السورية الواحدة المسلفة من قبل الجهاز المصرفى فى نشاط اقتصادى (I) فى أية سنة (t).

أما ما يتعلق بالإنتاجية الحدية Mp_{it} (Marginal Productivity) لتلك الليرة، فنحصل عليها من خلال:

$$MP_{it} = \frac{\partial NDP_{it}}{\partial C_{it-1}}$$

وبالتالى:

$$MP_{it} = Y.AT^{\alpha+\beta}.C_{it-1}^{Y-1} \qquad (٨)$$

$$MP_{it} = Y.AP_{it}$$

وباستخدام الصيغتين (٧) و (٨)، نحصل على تقديرات الإنتاجية المتوسطة (AP) والإنتاجية الحدية (MP)، والتى نوردها فى الجدول (٩).

جدول رقم (٩)

الإنتاجية المتوسطة والحدية للائتمان فى الأنشطة المصرفية

السنة		١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٣	١٩٩٣-٧٥
الزراعة	الإنتاجية المتوسطة	١١,٢	١٣,٠	١٦,٥	٩,٥	٨,٨٨	١٠,٢٣
	الإنتاجية الحدية	٣,٤٣	٣,٩٨	٥,٠٥	٢,٩١	٢,٧٢	٣,١٣
الصناعة	الإنتاجية المتوسطة	١٤,٥	١,٣	٢,٣	٧,٧	٣,٨	٣.٩٤
	الإنتاجية الحدية	٠,٢٩-	٠,٠٣-	٠,٠٥-	٠,٠٢-	٠,٠٢-	٠,١٠-
التجارة	الإنتاجية المتوسطة	٠,٨٣	١,٣٩	٢,٣٦	١,٢٣	١,٠٧	١,٢٧
	الإنتاجية الحدية	٠,٢٠-	٠,٣٤-	٠,٥٧-	٠,٣٠-	٠,٢٦-	٠,٣١-
التشييد	الإنتاجية المتوسطة	٥,٩	٢,٠	١,٦	٢,٢٧	١,٦	١,٨٤
	الإنتاجية الحدية	١,٠	٠,٣٤	٠.٢٧	٠,٣٩	٠,٢٧	٠,٣١

الخدمات	الإنتاجية المتوسطة	٢٥٤٧,٥	٢٠٢٢,٠	١٩٣٢,٠	٣٤٦٦,٩	١٤٨٠,٨	١٥٤١,٩٢
	الإنتاجية الحدية	٢٥,٤	٢٠,٢	١٩,٣	٣٤,٧	١٤.٨	١٦,٩٦
بقية الأنشطة	الإنتاجية المتوسطة	٧٥٢,٠	٢٣٧,٨	٢١٧,٢	١٢٦,٢	١٠١,٤	١٣٣,٢٢
	الإنتاجية الحدية	١٥	٤,٨	٤,٣	٢,٥	٢,٠	٢,٠٠
كامل الاقتصاد	الإنتاجية المتوسطة	٤,٠٢	٣,١٠	٤,٨٠	٣,٩٣	٢,٧٨	٣,٣٠
	الإنتاجية الحدية	٠,٦٦	٠,٥١	٠,٧٩	٠,٥٦	٠,٤٦	٠,٥٤

نلاحظ من النتائج التى توصلنا إليها فى الجدول (٩) ما يلى:

(أ) تناقصت الإنتاجية المتوسطة وكذلك الحّدية لليرة السورية منذ عـــام ١٩٧٥ حتى نهاية عام ١٩٩٣ فى كافة الأنشطة الاقتصادية، باستثناء التجـــارة ... وبلغ هذا التناقص أشده فى النشاط الخدمى الذى كان معدل نموه الوســـطى (-٤١,٨%) سنوياً وبإشارة سالبة طبعاً، فى حين شهد النشاط الزراعى أقـل تناقص فى الإنتاجية المتوسطة لليرة السورية الواحدة المسلفة، إذ بلغ معـدل نموها الوسطى (-١,٨%) سنوياً وحتى فيما يتعلق بالنشاط التجارى، فإن ما شهده من زيادة فى الإنتاجية المتوسطة لم يتجاوز معدل نموها السنوى ٢% تقريباً. ويمكننا أن نقول الكلام ذاته عن الإنتاجية الحدية.

(ب) عرف النشاط الخدمى أعلى إنتاجية متوسطة خلال كامل الفترة المدروســـة، وصلت إلى ١٥٤١,٩٢ ليرة سورية، بإنتاجية حدية تقارب ١٧ ليرة سورية، يليه النشاط الزراعى: ١٠,٢٣ ليرة سورية بإنتاجية حدية تســـاوى ٣ لـــيرة سورية تقريباً. أما أقل إنتاجية فكانت فى النشاط التجارى ١,٢٧ ليرة سورية وبإنتاجية حدية سالبة (-٠,٣١) ليرة سورية.

(ج) اتصف تطور الإنتاجية المتوسطة للائتمان بالتذبذب فى الأنشطة الاقتصادية كافة وبمستويات مختلفة... إذ عرفت بقية الأنشطة الممثلة بالنقل والمواصلات والتخزين والتأمين والعقارات وغيرها أعلى تذبذب (معدل الاختلاف يصل إلى ٩٣%)، ويأتى النشاط الصناعى بعده (٩١%)، بينما يعتبر النشاط الزراعى الأقل تذبذباً (٢٦%).

(د) بلغت الإنتاجية المتوسطة للائتمان ذروتها عام ١٩٨٥ فى كل من النشاطين الزراعى والتجارى ... إذ وصلت فى الأول إلى ١٦,٥ ليرة سورية للبيرة المسلفة الواحدة، وفى الثانى إلى ٢,٤ ليرة سورية. فى حين كان عام ١٩٧٥ عام الذروة بالنسبة للإنتاجية المتوسطة للائتمان فى النشاط الصناعى (١٤,٥ ليرة سورية) والتشييد (٥,٩ ل. س) وبقية الأنشطة (٧٥٢ ل.س).

(هـ) اتصف النشاط الخدمى بضخامة الإنتاجية المتوسطة لليرة السورية المسلفة، والتى وصلت ذروتها فى عام ١٩٩٠ (٣٤٦٧ ل. س) وبشكل عام (١٥٤٢ ل.س) خلال كامل الفترة المدروسة. وفى الوقت ذاته، اتصف هذا النشاط بضآلة الإنتاجية الجدية البالغة (١٧ليرة سورية).

فى الحقيقة، يعود هذا الواقع الائتمانى فى النشاط الخدمى للأهمية النسبية الكبيرة للناتج المتحقق فى هذا النشاط، والذى كما وضحنا سابقاً تحقيقه لنسبة كبيرة من إجمالى الناتج الحاصل فى الاقتصاد الوطنى، وكذلك إلى انخفاض قيمة مرونة ذلك الناتج بالنسبة للتسهيلات الائتمانية الموجهة إلى النشاط الخدمى (- ٠,٠١١)، والتى تعتبر الأقل مقارنة بقيم مرونات الأنشطة الأخرى ... إذ أنها تكاد تصل إلى القيمة الصفرية، إضافة إلى تواضع نسبة التسهيلات الائتمانية الموجهة لهذا النشاط.

(و) نلاحظ أن الإنتاجية المتوسطة للائتمان تفوق الإنتاجية الحدية له فى كافة الأنشطة الاقتصادية دون استثناء. وأهم ما يمكن ذكره هنا هو سلبية الإنتاجية الحدية للائتمان فى كل من نشاطى الصناعة والتجارة.

(ز) أما إذا أخذنا الاقتصاد ككل وكذلك الائتمان المصرفى، انظر السطر الأخير من الجدول (٢-٦)، فإننا نلاحظ أن الإنتاجية المتوسطة للائتمان هى أكبر أيضاً بحوالى ست مرات من الإنتاجية الحدية فى كافة السنوات المدروسة، وهى متناقصة باستثناء عام ١٩٨٥ الذى شهد ذروة الإنتاجية لليرة المسلفة مصرفياً... وعلى العموم، نلحظ انخفاض الإنتاجية المتوسطة والحدية للائتمان حتى عام ١٩٩٣ بمعدل سنوى يقارب -٢% وسطياً، وبالتالى يقارب متوسط الإنتاجية لليرة السورية الواحدة المسلفة من الجهاز المصرفى فى قطرنا ثلاث ليرات وثلاثين قرشاً سورياً، أما الإنتاجية الحدية فتقارب نصف ليرة سورية فقط.

ضمن هذا المنطلق، يمكننا أن نستنتج أنه لازال هناك إمكانية تقديم المزيد من التسهيلات الائتمانية وضخها فى الاقتصاد الوطنى ولكن عبر الأقنية المناسبة. واستناداً إلى الجدول الأخير، علينا أن نستثنى أنشطة الصناعة والتجارة من تلك الأقنية طالما أنه لم تجر فيها تغيرات هيكلية جوهرية تساعد على جعلها أنشطة فاعلة من حيث المردودية والقيم التى يمكن أن تضيفها فى الاقتصاد الوطنى.

(٨) أثر الائتمان القطاعى على الاقتصاد الوطنى

سبق وتعرفنا على طبيعة توزيع التسهيلات الائتمانية وتدفقها فى كل من القطاع العام والخاص والمشترك والتعاونى، وتبين لنا أن القطاع العام يستأثر بحصة الأسد من تلك التسهيلات، إلا أن السؤال المطروح هو: ما هى الجدوى من تلك التدفقات وإلى أية درجة تعتبر ذات فعالية فى التأثير على تطور اقتصادنا الوطنى؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه فى هذه الفقرة. لقد تمكنا ــ باعتماد المعطيات التى تدل على تطور التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى كل من القطاع العام والخاص والمشترك والتعاونى، وخلال الفترة من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٩٣، وباستخدام النموذج اللوغاريتمى الذى تبين لنا بأنه الأفضل[١٩] ــ من التوصل إلى المعلومات التالية المتعلقة بأثر تلك التسهيلات على تطور الناتج المحلى الصافى فى القطر العربى السورى (جدول ١٠).

جدول رقم (١٠)

أثر التسهيلات على تطور الناتج المحلى الصافى فى القطر العربى السورى

القطاع	معامل المرونة	الحد الأدنى	الحد الأعلى	
العام	٠,١٣٨-	٠,٧١٣-	٠,٤٣٨	R^2=٩٩,٩٣
	٠,٥١٠-			F = ٠,٩٩
الخاص	٠,٩٢٥	٠,٣٣٥	١,٥١٦	
	٣,٣٤١			
التعاونى	٠,٠٥٠-	٠,٤٦٣-	٠,٣٦٣	
	٠,٢٥٨-			
الثابت	٥,٥٨٤	٣,٣٤٤	٧,٨٢٤	
	٥,٣١٢			

المصدر: لقد استثنينا القطاع المشترك من عملية النمذجة بسبب ضآلة الأهمية النسبية للتسهيلات الائتمانية الممنوحة له.

يلاحظ من المعلومات الواردة أعلاه أنه يمكن الثقة بالنموذج الذى وصلنا إليه بدلالة قيم (R^2) و (فيشر ــ F) المرتفعتين. وبالتالى، نجد أن القطاع الخاص يتميز عن القطاع العام والتعاونى بفاعلية تأثير ما يسلف فيه على ما يخلق من قيم مضافة على المستوى الاقتصادى ككل ... فكل ليرة سورية واحدة مسلفة للقطاع الخاص تخلق قيمة مضافة لا تقل عن (٣٣ ليرة سورية) ولا تزيد عن (١٥٢ ليرة سورية) باحتمال ٩٥%.

أما الائتمان فى القطاعين العام والتعاونى، فيبدو لنا من قيم (t ــ ستيودنت) ومجالات الثقة ليس فقط انخفاض وضعف فاعلية تأثيره على الاقتصاد الوطنى، وإنما سلبية ذلك التأثير، حتى فى الحدود العليا إذ لا يصل إلى أكثر من (٤٣ قرشاً سورياً) فى القطاع العام، وإلى (٣٧ قرشاً سورياً) فى القطاع التعاونى باحتمال ٩٥%.

(٩) خاتمة

فى الموضوع المتعلق بالائتمان فى القطر العربى السورى، فلقد بينا كيف تمتلك الدولة كافة المصارف والمؤسسات المتخصصة بالإقراض والتى تقدم جميع التسهيلات الإئتمانية. وتأخذ تلك الأخيرة فى الاقتصاد السورى أشكالاً مختلفة، نذكر منها:

محفظة السندات، قروض وسلف لقاء ضمانات عينية (تستحوذ على ما يقارب ٦٠% من إجمالى هذه التسهيلات)، قروض وسلف بكفالة على المكشوف ... الخ. كما تمت ملاحظة ارتفاع معدل النمو السنوى للائتمان خلال كامل الفترة المدروسة بما يقارب ٣٦ ضعفاً، والذى ــ من حيث المبدأ ــ يعبر عن حالة من الانتعاش الاقتصادى عاشها القطر بدرجات متفاوتة، كانت ذروتها فى الفترة ١٩٨٥ ــ ١٩٩٠، وأضعفها فى فترة الانكماش الاقتصادى التى عرفها القطر بين (١٩٨٠ ــ ١٩٨٥). أما فيما يتعلق بموضوع الائتمان والأنشطة الاقتصادية المختلفة فى القطر، فقد بينا كيف تستفيد تلك الأخيرة من التسهيلات الائتمانية المتوفرة، التى يتم تحديدها ورسمها فى إطار الخطط الخمسية التنموية. وبالاستناد إلى مجموعة الإحصائيات المتعلقة بالأهمية النسبية لعناصر الموارد الذاتية للجهاز المصرفى، توصلنا إلى نتيجة مفادها أن مجموع هذه الموارد لا يكفى كمصدر يعتمد عليه الجهاز المصرفى من أجل التوسع فى النشاط الائتمانى، ولاحظنا أيضاً أن هذه التسهيلات كانت تفوق أرصدة الودائع المتجمعة فى تلك المصارف.

وعرضنا ــ بعد ذلك ــ موضوع الائتمان والملكية فى القطر العربى السورى، وبينا أن الحصة الأكبر من الائتمان (حوالى ٧٠%) تذهب إلى القطاع العام، بينما لا يحصل القطاع الخاص على أكثر من ٢٤,٨% تقريباً فى أفضل السنوات (١٩٩٥). ولاحظنا طبعاً أن هذه النسبة الأخيرة بدأت بالتزايد منذ بداية عقد التسعينات وذلك بسبب الإجراءات والقرارات والتشريعات الهادفة لتشجيع وتحفيز دور هذا القطاع فى الاقتصاد الوطنى.

أما عن الائتمان ونوعية المصارف العاملة فى سورية، فمن المعروف أن نظام التخصص المصرفى معمول به منذ عام ١٩٦٦، وأن المصرف التجارى – خلال كامل الفترة المدروسة – قدم النسبة الأكبر من الأموال المسلفة (حوالى ٧٦%) النسبة (من ٨٣,٣ إلى ٧٣,٥ بين عامى ١٩٧٥ و ١٩٩٥ على الترتيب). كما لاحظنا أن المصرف العقارى الذى يأتى فى المرتبة الثانية قد تضاعفت مساهمته (٧٩) مرة خلال كامل الفترة المدروسة ... ولهذا مدلول اقتصادى واضح يتعلق بالدور الهام الذى لعبه القطاع العقارى (البناء والتشييد) فى تحفيز ودفع عملية التنمية الاقتصادية فى الفترة الأخيرة[٢٠].

وفى النقطة السادسة المتعلقة بقياس فعالية التمويل المصرفى للأنشطة الاقتصادية وأثره على الإنتاجية توصلنا إلى النتائج التالية:

- انعكس الائتمان المصرفى بشكل سلبى على القيم المضافة المتحققة فى كلّ من الصناعة والتجارة والخدمات، وبشكل إيجابى على الأنشطة الأخرى.
- إن كل زيادة تطرأ على قيمة التسهيلات بمقدار (١٠٠) ليرة سورية يقابلها زيادة فى الناتج المحلى الصافى لا تقل عن (٠,٠١٥) ولا تزيد عن (٠,٣٠٦) باحتمال قدره ٩٥%.
- يشير ارتفاع قيم R^2 وقيم F فيشر إلى المعنوية العالية للنماذج التى حصلنا عليها وضآلة تأثير المتغيرات العشوائية.

أما فيما يتعلق بالإنتاجيتين المتوسطة والحدّية للائتمان فى الأنشطة الاقتصادية، فنلاحظ أن هاتين الإنتاجيتين (المتوسطة والحدية) لليرة السورية قد تناقصتا خلال كامل الفترة فى هذه الأنشطة كافة، باستثناء التجارة (التى لم تكن أيضاً مرتفعة بها). ويجب التنويه إلى التذبذب الذى حصل فى تطور الإنتاجية المتوسطة فى الأنشطة الاقتصادية المختلفة وبدرجات متفاوتة وإلى ضرورة تقديم المزيد من التسهيلات الائتمانية للاقتصاد الوطنى ولكن الأقنية المناسبة ... فعلى

سبيل المثال، لا ننصح بتقديم المزيد من التسهيلات للصناعة والتجارة إلا إذا حصلت تغيرات هيكلية جوهرية فيهما تساعد على جعلهما أنشطة فاعلة من حيث المردودية والقيم التى يمكن أن يضيفاها للاقتصاد الوطنى.

وأخيراً، فيما يتعلق بأثر الائتمان القطاعى على الاقتصاد الوطنى، تبين لنا أن القطاع الخاص يتميز عن القطاعين العام والتعاونى بفاعلية تأثير ما يسلف فيه على ما يخلق من قيم مضافة على المستوى الاقتصادى ككل.

توصيات ومقترحات

من أجل تحديث، لا بل إصلاح النظام المصرفى فى سوريا توصى بما يلى:

- ضرورة العمل على إعادة هيكلة النظام المصرفى السورى برمته، لنقله من نظام مصرفى بمستوى واحد إلى نظام بمستويين[٢١] كى يتمكن من رفع مستوى أدائه فى تمويل الاقتصاد ولمواجهة التحديات التى يواجهها ــ منذ بداية عقد التسعينات ــ والتى تتعلق بتعزيز منظومة التعددية الاقتصادية، لاسيما من ناحية التركيز على دور القطاع الخاص فى دعم عملية التنمية الاقتصادية فى القطر العربى السورى.
- ستؤدى مثل هذه النقلة لإلغاء الدور السلبى للنقد ــ من خلال ردود فعله ــ فى عملية تمويل الفعالية الاقتصادية موضوع البحث... وحتى أنها ــ كما يعتقد البعض[٢٢] ــ ستساعد على إيقاف العمل بسياسات التمويل بالعجز.
- إن إعادة هيكلة النظام المصرفى تعنى إعادة بنائه بحيث يتمكن من تجاوز أعداد كبيرة من العقبات التى تقف فى وجه تمويل التنمية الاقتصادية، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: ــ سوء نوعية الخدمات المصرفية عامة، والجهل الكامل بالأساليب الصناعية العصرية. ــ ضعف صلاحيات وإمكانيات الإقراض والتسليف، التى لا تتجاوز مبلغ (٧٥٠) ألف ليرة سورية بالنسبة لفروع المصرف الصناعى، باستثناء دمشق وحلب.

- وكما بينا سابقاً، يوجد ضعف ومحدودية كبيران فى الموارد الذاتية (رأس المال) للمصارف المتخصصة ويعود ذلك لأسباب متعددة تتعلق بالهيكل المصرفى عامة، وبغياب دور معدل الفائدة كمؤشر هام عن تكلفة الفرصة البديلة الضائعة.

وهذا يعنى أنه بالإضافة إلى ضرورة التحديث والإصلاح، يجب العمل على إعادة الدور الحقيقى للنظام المصرفى كممول للاقتصاد الوطنى عامة وكجامع للمدخرات الوطنية، من خلال إعادة تفعيل الأدوات المصرفية التقليدية، والتركيز على الشفافية فى العمليات المصرفية.

- ضرورة تطوير كل ما يجب تطويره ليتناسب نع زمن الشفافية المصرفية. إذ من المعروف أن القطاع العام الاقتصادى يحصل على ما يقارب ٧٥% من إجمالى التسهيلات الائتمانية، وهو العميل الأول والأكثر استفادة لكنه ــ للأسف ــ الأقل التزاماً بتعهداته وبوفاء عهوده ضمن الآجال الملتزم بها. ولما كان المصرف التجارى السورى منفرداً دون غيره فى العلاقات المصرفية مع المصارف والؤسسات المالية الخارجية، لذا تعرضت سمعته إلى محدودية الثقة نتيجة قصوره عن الوفاء بالتزاماته الخارجية تجاه الصفقات التى تعهد بها مع الحكومة لإيفاء القروض والاعتمادات ذات الآجال المتوسطة والقصيرة... وهذا انعكس سلباً على مكانة النظام المصرفى السورى تجاه المصارف والمؤسسات الدولية.

- ضرورة العمل على إعادة هيكلة قطاعى الصناعة والتجارة، بحيث يصحبان أكثر فاعلية ومردودية، لاسيما فى عملية خلق القيم المضافة فى الاقتصاد، من أجل لعب دور قيادى فى عملية التنمية الاقتصادية وإعادة النظر فى موضوع النظام الضريبى المعمول به حالياً.

- ضرورة اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة وخلق الأجواء المناسبة ليتمكن رأس المال العربى من المساهمة فى ملكية وإدارة العمليات والأنشطة

المصرفية، وكذلك أيضاً فسح المجال للمشاركة الأجنبية ضمن قواعد وأطر ناظمة تحمي الأطراف المعنية كافة. إن مثل هذا الإجراء ، يتطلب أولاً إعادة النظر في كافة القوانين الناظمة حالياً لموضوع التعامل وحركة العملات الأجنبية، وبالتالي ضرورة افتتاح مكاتب ووكالات للمؤسسات المصرفية العالمية، التي يتعامل معها السوريون عبر مكاتبها في الدول المجاورة (لبنان ــ الأردن ــ تركيا ــ قبرص).

- دراسة مدى ملائمة مبدأ التخصص المصرفي المعمول به حالياً لمرحلة التعددية الاقتصادية التي انتهجها القطر، والنظر أيضاً إلى التعددية الكبيرة في الخدمات المصرفية وصعوبة تطبيقها في المصارف المتخصصة... الخ[٢٣].

الهوامش والمراجع:

الهوامش:

١- للتوسع فى إطار التحليل الخاص بالنظام المالى، انظر خاصة:

SIAENS, A., "Monnaie et Finance", A. De Boeck, Bruxelles, 1981.

RITTER, L.S., and SILBER, W. L, "Principles of Money, Banking and Financial Markets", Basik Books, Publisher New York, 1983.

٢- انظر الدكتور عامر لطفى، "مستقبل النظام المصرفى السورى، تحديث أم إصلاح؟، محاضرة ألقيت فى نقابة المهندسين (حلب) بتاريخ ٢٢/ ١٠/ ١٩٩٧.

٣- انظر، الدكتور هشام متولى، "أبحاث فى الاقتصاد السورى "، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومى، دمشق ١٩٧٤، صفحة (١٧-١٨).

٤- المرجع السابق الذكر، صحفة ٣١-٣١.

٥- المرجع السابق الذكر، صفحة ٣٣ - ٤٣.

٦- لقد أدت المبالغة فى سيطرة ورقابة الدولة على الأسعار الداخلية، مع وجود تزايد فى الكتلة النقدية يفوق حجم العرض السلعى (الإنتاج)، إلى التضخم المكبوت... وهو أحد أنواع التضخم الذى تتصف به اقتصادات التخطيط المركزى والشامل. ولمزيد من المعلومات انظر: د. عامر لطفى ود. عادل القضمانى، "مدخل إحصائى لتقدير التضخم المكبوت فى سوريا، بحث مقدم إلى أسبوع العلم السادس والثلاثون، الذى عقد فى جامعة حلب فى الفترة ٢-٧ تشرين الثانى ١٩٩٦.

٧- مرجع سابق الذكر، د. هشام متولى، صفحة ٦٣.

٨- انظر المجموعة الإحصائية السورية، الجدول ١٥/٨، ص ٤٨٠ لعام ١٩٩٦.

٩- تم حساب هذه النسب استناداً إلى البيانات الواردة فى المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٦.

١٠-يتضمن عام ١٩٧٥ ما نسبته ٣٠,٩% قروض وسلف لعمليات التمويل، إذ أنه توقف التعامل بذلك بعد هذا العام.

١١-السياسات النقدية فى الدول العربية، صندوق النقد العربى ومعهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبى ١٩٩٦ ص ٣٤٦.

١٢-قمنا بحساب هذه النسبة من الجدول رقم ١٢/ ١٥، صفحة ٤٨٢ فى المجموعة الإحصائية السورية لعام ١٩٩٦، المجموعة الإحصائية السورية لعام ١٩٩٦.

١٣-"السياسات النقدية فى الدول العربية"، ص ٣٥٠، مرجع سابق الذكر.

١٤-مجلة المصارف العربية، المجلد التاسع، العدد ١٠٧، ت ٢ ١٩٨٩، صفحة ١٢١.

١٥- شريف عصام عزيز، "مقدمة فى الاقتصاد القياسى "، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٣، صفحة (١٠٢).

١٦-انظر SIJBEN, J., J., "Money and Economic Growth", 1976, P (8). (دار ومكان النشر غير مذكورين)

١٧- أنظر، "مقدمة فى الاقتصاد القياسى"، مرجع سابق الذكر، صفحة (١٠٤).

١٨-انظر، عادل القضمانى، "التحليل المتعدد وتحديد الأولويات فى التأمين على السيارات"، مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة العلوم الاقتصادية، ١٩٩٤.

١٩-انظر، شامية عبد الله محمد، "الائتمان المصرفى وأثره على الإنتاجية فى الاقتصاد الليبى"، مجلة البحوث الاقتصادية، العدد الأول، المجلد الأول، ١٩٨٩، صفحة (١٨).

٢٠-النموذج من الشكل: $NDP_{it} = F\ (PPs_{(t-1)}, Ps_{t-1}, Cs_{t-1})$

حيث: PPs = الائتمان المصرفى القطاع العام.

Ps = الائتمان المصرفى القطاع الخاص.

Cs = الائتمان المصرفى فى القطاع التعاونى.

٢١- فى الحقيقة أنه لا يمكن سحب هذه النتيجة على النصف الثانى من عقد التسعينات، الذى تميز بركود اقتصادى واضح، لاسيما فى قطاع البناء والتشييد والأراضى.

٢٢- انظر، د. عامر لطفى، (النظام المصرفى السورى "تحديث أم إصلاح"؟)، محاضرة ألقيت فى نقابة المهندسين (حلب) ضمن برنامج جمعية العلوم الاقتصادية، بتاريخ ٢٢/ ١٠/ ١٩٩٧.

٢٣- بلغ نمو حجم الكتلة النقدية ١٥% منذ عام ١٩٧٠ وحتى عام ١٩٨٥، وارتفع بعد ذلك ليصبح ٣١% عام ١٩٩٠، وتراجع ليستقر عند ٢٥%، بينما يقدم مؤشر القياس إلى الناتج المحلى الإجمالى دليلاً آخر على ضخامة التمويل بالعجز،إذ تشير الإحصاءات الرسمية إلى

أن حجم الكتلة النقدية يمثل نحو ٥١% من الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية، ونحو ١٨١% من الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٥.

انظر، د. عبد المؤمن العلبى، "إعادة تأهيل النظام المصرفى فى الجمهورية العربية السورية لتعزيز منظومة التعددية الاقتصادية"، ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة ٩٤/ ٩٥، دمشق ٢٤ كانون الأول ١٩٩٥.

المراجع باللغة العربية:

١- الدكتور متولى، هشام. "أبحاث فى الاقتصاد السورى والعربى"، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومى، دمشق، ١٩٧٤.

٢- الدكتور لطفى، عامر والدكتور القضمانى، عادل. "مدخل إحصائى لتقدير التضخم المكبوت فى سورية"، بحث مقدم إلى أسبوع العلم السادس والثلاثون، جامعة حلب، ٢-٧ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٩٦.

٣- مجلة المصارف العربية، المجلد التاسع، العدد ١٠٧، تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٨٩.

٤- "السياسات النقدية فى الدول العربية "، صندوق النقد العربى ومعهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبى ١٩٩٦.

٥- شريف عصام عزيز، مقدمة فى الاقتصاد القياسى"، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٣.

٦- الدكتور القضمانى، عادل. "التحليل المتعدد وتحديد الأولويات فى التأمين على السيارات"، مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة العلوم الاقتصادية، ١٩٩٤.

٧- شامية، عبد الله محمد، "الائتمان المصرفى وأثره على الإنتاجية فى الاقتصاد الليبى"، مجلة البحوث الاقتصادية، العدد الأول، المجلد الأول، ١٩٨٩.

٨- الدكتور لطفى، عامر. "مستقبل النظام المصرفى السورى، تحديث أم إصلاح"، محاضرة ألقيت فى نقابة المهندسين (حلب)، بتاريخ ٢٢/ ١٠/ ١٩٩٧.

٩- الدكتور العلبى، عبد المؤمن. "إعادة تأهيل النظام المصرفى فى الجمهورية العربية السورية لتعزيز منظومة التعددية الاقتصادية"، ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة ٩٤/ ٩٥، دمشق ٢٤ كانون الأول ١٩٩٥.

١٠- المجموعة الإحصائية السورية ــ المكتب المركزى للإحصاء ــ لعدة سنوات.

المراجع باللغتين الإنجليزية والفرنسية:

1. RITTER, L. S., and SILBER, W. L., "Principles of Money, Banking and Financial Markets", Basik Books, Publisher, New York, 1983.
2. BIRMAN, L., "The Financial Crisis in U. R. S. S.", Soviet, Studies, Vol. XXXII, N°. 1, January 1980.
3. SIJBEN, J. J., "Money and Economic Growth", 1976,

(دار ومكان النشر غير مذكورين)

4. SIAENS, A., "Monnaie et Finance", A. De Boeck, Bruxelles, 1981.